

نظرة عامة

محتويات التقرير

زيادة حادة في الاشتباكات والإصابات في أنحاء الضفة الغربية.....	3
عمليات عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية عقب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين.....	6
انخفاض عمليات الهدم في المنطقة (ج) إلى جانب استئناف عمليات الهدم العقابية وتزايد خطر الترحيل القسري.....	10
إعلان مساحة واسعة في بيت لحم «كأراضي دولة».....	12
أدت الأعمال الحربية إلى أكبر سقوط للقتلى المدنيين في قطاع غزة منذ عام 1967.....	15
مخاوف بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في سير العمليات الحربية.....	19
نصف مليون فلسطيني شردوا داخليا نتيجة للأعمال الحربية.....	20
الكهرباء والبنية التحتية للمياه تضررت بشدة أثناء الأعمال الحربية.....	24
الخدمات الصحية تستمر رغم المرافق المتضررة.....	27
الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناشئة خلال الأعمال الحربية.....	29
مناقشة إنسانية لتوفير 551 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا.....	31

لا يمكن للكلمات أن تعبر عن فداحة الخسائر والمعاناة الإنسانية التي لحقت بأهالي قطاع غزة خلال سبعة أسابيع من القتال في شهري تموز/يوليو و آب/أغسطس. كان التصعيد الأكثر دموية والأشد تدميراً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. قتل 1,486 مدنياً فلسطينياً على الأقل، بينهم أكثر من 500 طفل، وأصيب حوالي 11,000 شخص، ما يصل عشرة في المائة منهم أصيبوا بعاهات طويلة الأجل أو دائمة. وشرّد نحو نصف مليون شخص في ذروة القتال، وحوالي 108,000 أصبحوا بلا مأوى. وتضرر نحو 13 في المائة من المساكن، بما في ذلك ما يصل إلى 20,000 منزل دمرت بالكامل أو صارت غير صالحة للسكن. والأضرار الجسيمة التي لحقت

بالبنية التحتية العامة قوضت الوصول غير المستقر أصلاً للخدمات الأساسية التي سادت قبل النزاع، بما في ذلك الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والصحة والتعليم.

أبرز التطورات

- شهد قطاع غزة التصعيد الأكثر دموية والأشد تدميراً في العمليات الحربية منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي.
- حوالي 13 بالمئة من المساكن في غزة دُمّرت أو لحقت بها أضرار وجرى تشريد أكثر من 100 ألف شخص.
- أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في اشتباكات في الضفة الغربية اندلعت بسبب القلق من الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية.
- مساحات كبيرة من محافظة بيت لحم أعلنت «كأراضي دولة» ومن المتوقع تخصيصها لبناء مستوطنات.

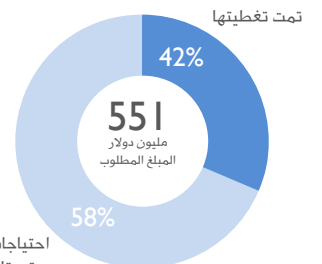
أرقام شهر حزيران/يونيو- آب/أغسطس

مدنيون فلسطينيون قتلوا في قطاع غزة	على الأقل 1,486
مدنيون فلسطينيون قتلوا في الضفة الغربية	28
نازحون في غزة	+0.5 مليون
مهجرون في الضفة الغربية	189

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

394 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 31.5% من التمويل



احتياجات لم يتم تلبيتها



الصورة من صندوق الأمم المتحدة للحماية الإنسانية/البنجاب

أطفال في جنازة في رفح في انتحار جثامين عدد من أفراد عائلتهم قتلوا في في ضربة جوية، 15 تموز/يوليو 2014.



خلف القتال أيضاً تأثيراً شديداً على السكان المدنيين الإسرائيليين، وإن كان ذلك بدرجة أقل. حيث كانت التجمعات المجاورة لقطاع غزة تحت القصف المتواصل بالصواريخ وقذائف الهاون، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، بينهم طفل واحد، إلى جانب أضرار في الممتلكات والنزوح الجماعي.

ارتفعت حدة التوترات بشكل ملحوظ في الضفة الغربية في حزيران/يونيو عندما أدى اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين قرب بيت لحم إلى إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق. وفي وقت لاحق من الصيف، أسفرت الاحتجاجات ضد الهجمات الإسرائيلية في غزة عن مقتل عدد من الفلسطينيين وعدد قياسي من الإصابات، مما أوجع المخاوف من الاستخدام المفرط للقوة من جانب القوات الإسرائيلية. وكان مصدر القلق كذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير استئناف الهدم العقابي للمنازل وإعلان مساحات واسعة «كأراضي دولة»؛ واستناداً إلى التجارب السابقة، هذه مقدمة لتخصيص الأراضي لتوسيع المستوطنات.

على الرغم من التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لفترة مفتوحة في 26 آب/أغسطس، فإن الأزمة في غزة لا تزال بعيدة عن النهاية. التحديات المقبلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإطلاق أنشطة إعادة الإعمار هائلة. وطالب الفاعلون في مجال الإغاثة الإنسانية بتوفير 551 مليون دولار لتنفيذ أكثر من 100 مشروع. وفي حين تم بالفعل تسليم 42 في المائة من هذا المبلغ أو تم التعهد بها، كان التوزيع بين المؤسسات غير متكافئ، مما ترك بعض المؤسسات التي تتعامل مع الاحتياجات الحيوية، وخاصة لغير اللاجئين، تفتقر للتمويل إلى حد كبير.

التمويل لوحده لن يكون كافياً لبدء عملية إنعاش ذات مغزى. مطلوب تثبيت وقف إطلاق نار دائم ومستقر، وكذلك رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ فترة طويلة. وعلى أقل تقدير، يجب على إسرائيل أن تسمح بإدخال مواد البناء والمعدات إلى غزة دون عوائق من أجل إعادة إعمار المنازل والبنية التحتية العامة؛ ونقل البضائع من غزة إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل لتحفيز قدرة غزة الإنتاجية؛ والسماح بقدر أكبر من حرية الحركة للأشخاص للسفر من وإلى غزة.

وأخيراً، يجب أن تكون هناك محاسبة بشأن الأرواح التي أزهقت والمنازل التي دمرت والأضرار التي حدثت في انتهاك للقانون الدولي، وتوفير العدالة للضحايا والناجين وتقديم التعويضات التي يستحقونها، ومنع تكرار ذلك.

يمثل مؤتمر المانحين في القاهرة في 12 تشرين الأول/أكتوبر فرصة مهمة للمجتمع الدولي للعمل من أجل تغيير يحدث تحولاً في غزة. وهناك حاجة ملحة لإعادة الإعمار، لكن التعهدات المالية يجب أن تكون مدعومة بالإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية للمعاناة والانتقال من اليأس إلى الأمل.

التمويل لوحده لن يكون كافياً لبدء عملية إنعاش ذات مغزى. مطلوب تثبيت وقف إطلاق نار دائم ومستقر، وكذلك رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ فترة طويلة.

زيادة حادة في الاشتباكات والإصابات في أنحاء الضفة الغربية

استخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية يثير المخاوف حول الاستخدام المفرط للقوة

تميزت الفترة بين حزيران/يونيو وأب/أغسطس 2014 بالتوتر الحاد في مختلف أنحاء الضفة الغربية، والتي اشتدت فيها الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية وأدت إلى سقوط إصابات والعديد من الاعتقالات للفلسطينيين (انظر القسم أدناه بشأن الاعتقالات).

استمرت الاحتجاجات التي انطلقت في البداية إثر العمليات العسكرية الإسرائيلية في أعقاب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين قرب بيت لحم في 12 حزيران/يونيو، عقب اختطاف وقتل صبي فلسطيني في القدس الشرقية يوم 2 تموز/يوليو، وضد الهجوم الإسرائيلي في قطاع غزة. وساهمت القيود الصارمة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى المسجد الأقصى خلال شهر رمضان (29 حزيران/يونيو - 27 تموز/يوليو) أيضاً في توترات واشتباكات. وأدت هذه الأحداث إلى تفاقم الإصابات الموجودة في الأصل والناجمة عن التوسع الاستيطاني المستمر وانهيار مفاوضات السلام.

ووفقاً لجهاز الأمن الإسرائيلي (المعروف سابقاً باسم جهاز الأمن العام أو الشاباك)، شهد شهر تموز/يوليو عدداً قياسياً من الهجمات التي نفذها الفلسطينيون ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). تم تسجيل ما مجموعه 507 هجمات خلال ذلك الشهر، 90 في المائة منها إلقاء قنابل حارقة، مقارنة بأقل من 100 هجوم في أيار/مايو وحزيران/يونيو.¹

وفي الواقع، ألقى الفلسطينيون في كل المواجهات الحارقة، وفي العديد من الحالات ألقوا القنابل الحارقة والألعاب النارية على القوات الاسرائيلية. وأفادت التقارير أن الذخيرة الحية استخدمت ضد القوات الإسرائيلية في مناسبات قليلة أيضاً. وردت القوات الإسرائيلية بإطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والرصاص المطاطي والذخيرة الحية. وأثار العدد الكبير للإصابات بين الفلسطينيين خلال تلك الحوادث مخاوف جديدة حول الاستخدام المفرط للقوة.²

الوفيات

قتلت القوات الإسرائيلية في الفترة بين أول حزيران/يونيو و 31 آب/أغسطس 2014، ما مجموعه 27 فلسطينياً في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كان من بينهم خمسة أطفال. وهذا أكثر من ضعف عدد القتلى الفلسطينيين المسجل في الأشهر الخمسة الأولى من العام، ويعادل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية خلال عام 2013 كله. لم تسجل أية وفاة بين القوات الإسرائيلية خلال هذه الاشتباكات.

نصف الوفيات (14) التي تكبدها الفلسطينيون حدثت في الاشتباكات التي اندلعت عقب احتجاجات ضد الأعمال الحربية في غزة وضد القيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى. وسبع وفيات نتجت عن المواجهات خلال عمليات التفتيش والاعتقال. إحداها في سياق اشتباك في أعقاب هجوم لمستوطنين.³ والحالات الخمسة المتبقية وقعت في ملابس غير واضحة أو مشكوك فيها.

استمرت الاحتجاجات التي انطلقت في البداية إثر العمليات العسكرية الإسرائيلية في أعقاب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين قرب بيت لحم في 12 حزيران/يونيو، عقب اختطاف وقتل صبي فلسطيني في القدس الشرقية يوم 2 تموز/يوليو، وضد الهجوم الإسرائيلي في قطاع غزة.

ثلث الوفيات جميعها (تسعة) خلال هذه الفترة، بينهم ثلاثة أطفال، حدثت في محافظة الخليل. ومن هذه الوفيات، قتل ثلاثة أشخاص يوم 25 تموز/يوليو في قرية بيت أمر خلال مظاهرة ضد الهجوم الإسرائيلي على غزة. أحد القتلى (يبلغ عمره 47 عاماً) كان موظفاً لدى منظمة فلسطينية لحقوق الطفل، هي الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال. وأدت اشتباكات أخرى اندلعت بعد ذلك إلى مقتل رجلين آخرين، أحدهما قتل حين كان يحاول مساعدة الآخر، الذي كان قد أُصيب بعيار ناري. ووفقاً لشهود عيان أُصيب القتلى الثلاثة بنيران قناصة كانوا متمركزين على أسطح المباني المحيطة، ولم يكن أي من الضحايا مشاركاً في المواجهات أو مصدر تهديد للجنود وقت وقوع الحادث.

وقتل القوات الإسرائيلية في محافظة الخليل أيضاً، في 10 آب/أغسطس، في مخيم الفوار فتى عمره 11 عاماً بعد إصابته في ظهره بالذخيرة الحية. وأفاد شهود عيان أن الحادث وقع حين كانت القوات الإسرائيلية تغادر المخيم بعد عملية بحث واعتقال، ولم يكن رشق بالحجارة أو اشتباكات في ذلك الوقت.⁴

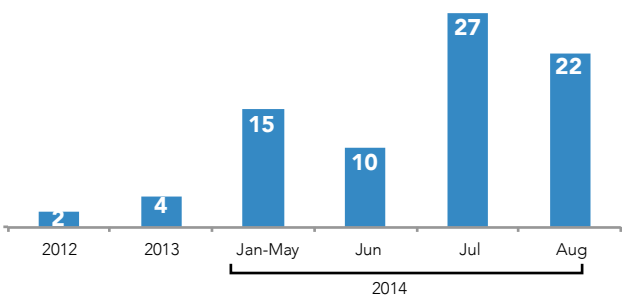
الإصابات

أصابت القوات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، 3,102 فلسطيني على الأقل، بينهم 460 طفلاً، وهو ما يمثل زيادة تعادل ثلاثة أمثال أعداد الإصابات في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014. وأُصيب أيضاً خلال هذه الفترة ما لا يقل عن 48 شخصاً من أفراد قوات الجيش والشرطة الإسرائيليين.

ما يقرب من ربع الإصابات الفلسطينية جميعها خلال هذه الفترة (757) كانت بالذخيرة الحية، وهي زيادة حادة مقارنة بالفترات السابقة، سواء بالقيمة المطلقة أو كنسبة مئوية من جميع الإصابات. على سبيل المثال، كانت الذخيرة الحية مسؤولة عن 15 في المائة من جميع الإصابات (147 شخصاً) في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو عام 2014، وفي عام 2013، كانت النسبة أربعة في المائة (161 شخصاً)، واثنين في المائة (60 شخصاً) في عام 2012. ونتجت الإصابات المتبقية خلال فترة الثلاثة أشهر في الأساس من الأعيرة المطاوعة والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط، واستنشاق الغاز المسيل للدموع، والاعتداء الجسدي.

كان أعلى عدد من الإصابات في محافظة القدس (45 في المائة). بلغت وتيرة وشدة الاشتباكات في القدس، وخاصة داخل الحدود البلدية المعلنة لإسرائيل للقدس، ذروتها خلال الأسبوع الأول من تموز/يوليو بعد اختطاف وقتل صبي يبلغ من العمر 16 عاماً من شعفاط على يد مجموعة من الإسرائيليين. ارتفع عدد الإصابات مرة أخرى خلال الأسبوع من 22-28 تموز/يوليو نتيجة للاحتجاجات ضد الهجوم على

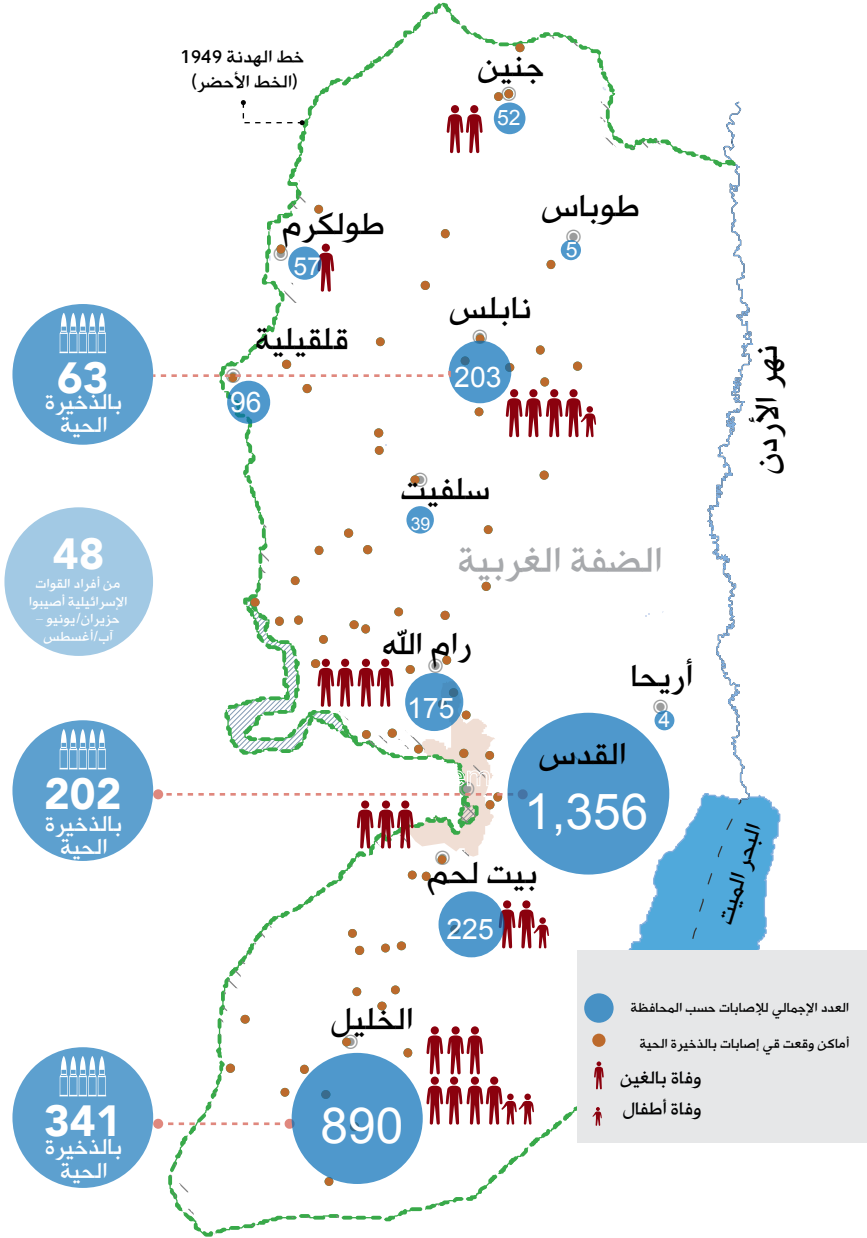
النسبة المئوية للإصابات بالذخيرة الحية من جميع الإصابات الفلسطينية



مصادر البيانات: الأمم المتحدة/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تاريخ إعداد الرسم: 24 أيلول/سبتمبر 2014

الإصابات حسب المحافظة



غزة والقيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى خلال الأسبوع الأخير من شهر رمضان: سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أعلى عدد من الإصابات التي بلغ مجموعها 493 في أسبوع واحد في محافظة القدس منذ عام 2006. وإجمالاً، أصيب 38 من أفراد القوات الإسرائيلية بسبب إلقاء الحجارة في منطقة القدس وكذلك أشعلت النيران في البنية التحتية للقطار الخفيف في القدس في حي شعفاط وحي بيت حنينا.

وفي المناطق البلدية في القدس الشرقية الواقعة على «جانب القدس» من الجدار، حيث تتعامل الشرطة المدنية الإسرائيلية مع السيطرة على الحشود (يشار إليها أيضاً باسم «الشرطة الزرقاء»)، لم تسجل إصابات فلسطينية (قتلى أو جرحى) بالذخيرة الحية أو الأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط. وعلى الرغم من أن شدة الاحتجاجات والاشتباكات في القدس الشرقية كانت مشابهة لتلك في مناطق الضفة الغربية، تطبق الشرطة المدنية الإسرائيلية أنظمة تحظر استخدام

الذخيرة الحية والأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط للسيطرة على الحشود، على عكس الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود.⁵

مخاوف بشأن الاستخدام المفرط للقوة

يبرز العدد المتزايد في الوفيات والإصابات الخطيرة المخاوف طويلة الأمد بشأن استخدام القوة من قبل القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، في الحالات التي وثقتها الأمم المتحدة في السنوات الماضية.⁶ ووفقاً للمعلومات الأولية المتوفرة، كانت هناك مخاوف من أنه في بعض الحالات ظهر أن الأفراد الذين قتلوا أو جرحوا شكلوا تهديداً ضئيلاً أو لم يشكلوا أي تهديد للجنود في وقت وقوع الحادث. وأشار إلى أن هذه الظاهرة مصدر قلق خطير للأمين العام للأمم المتحدة في تقرير سيصدر في وقت لاحق.⁷

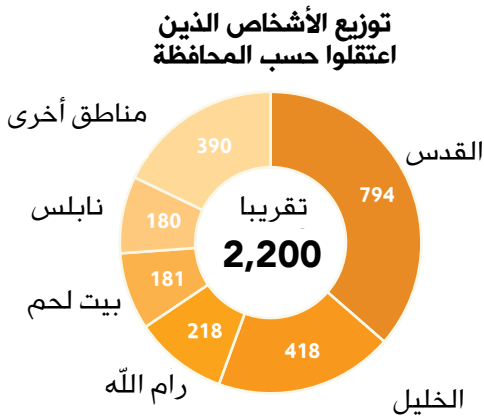
تعمل القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، كقوة لتنفيذ القانون، وبالتالي فهي مقيدة بموجب المادة 6 من المعاهدة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والمادة 43 من لوائح لاهاي. وبموجب هذه الأحكام، فإن استخدام الأسلحة النارية مصرح به فقط في ظروف محدودة، وفي المقام الأول في الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. وفي أي حال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تفاديها من أجل حماية الأرواح.

فتحت الشرطة العسكرية الإسرائيلية تحقيقات جنائية في معظم الوفيات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولا تزال جميع النتائج معلقة. وفي حين أن فتح التحقيقات في حد ذاته أمر إيجابي، تخشى منظمات حقوق الإنسان من أن هذا النوع من التحقيق لا يتم في كثير من الأحيان بطريقة شاملة وسليمة كما هو مطلوب بموجب القانون الدولي؛ وبعض الحالات معرضة لتأخيرات خطيرة وتبقى مفتوحة لسنوات. لم يتم فتح أية تحقيقات مماثلة في الحوادث التي أدت إلى إصابات خطيرة.⁸

وقد أوصى الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض السامي لحقوق الإنسان بمراجعة وربما تعديل قواعد الاشتباك والامتثال لها، وتطبيق إجراءات ذات مغزى للمسائلة، وتعويض الضحايا وعلاجهم.⁹

عمليات عسكرية واسعة النطاق في الضفة الغربية عقب اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين

اعتقل حوالي 2,200 فلسطيني بين حزيران/يونيو وأب/أغسطس، العديد منهم بموجب أوامر الاعتقال الإداري



في 12 حزيران/يونيو، اختطف ثلاثة شبان إسرائيليين وهم في طريق عودتهم من مدرسة دينية (يشيفا) في اثنين من المستوطنات الإسرائيلية في جنوب الضفة الغربية، وقتلوا في وقت لاحق. وحملت السلطات الإسرائيلية حركة حماس المسؤولية وحددت ثلاثة نشطاء من حماس بأنهم الجناة. أحدهم اعتقل لاحقاً.

نُفذت حملة عسكرية واسعة في جميع أنحاء الضفة الغربية بعد هذا الحادث شملت عمليات

آخر التطورات

في الصباح الباكر من يوم 23 أيلول/سبتمبر، قتلت القوات الإسرائيلية في مدينة الخليل، فلسطينيين يشتهر بأتهما متورطين في قتل ثلاثة شبان إسرائيليين في حزيران/يونيو عام 2014. تخلل الحادث تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والرجلين، فضلاً عن استخدام المتفجرات من جانب القوات الإسرائيلية، التي أشعلت النار في المبنى الذي كانا يختبئ فيه الرجلان. وأفادت التقارير أن أضراراً جسيمة لحقت بالممتلكات في المنازل والمحال التجارية المجاورة.

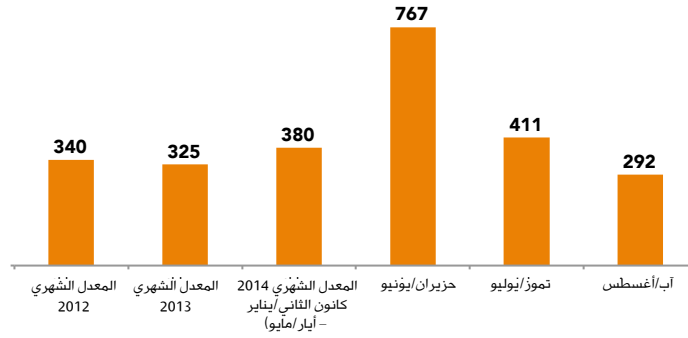
بحث واعتقال، وفرض قيود واسعة على حرية التنقل والوصول ومداهمات لمنظمات الرعاية والجامعات.¹⁰ تم رفع الإجراءات الأخيرين إلى حد كبير بعد اكتشاف جثث الشبان الإسرائيليين في 30 حزيران/يونيو، لكن عمليات البحث المكثفة استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير للقبض على اثنين من الجناة المشتبه بهم، وكذلك رداً على التوترات والاشتباكات التي اندلعت في أعقاب اختطاف وقتل صبي فلسطيني في القدس الشرقية والاحتجاجات ضد الهجوم الإسرائيلي في قطاع غزة.

وقد أثارت طبيعة ونطاق الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية مخاوف بشأن العقاب الجماعي: فالمادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أن المدنيين لا يمكن أن يعاقبوا لجريمة لم يرتكبوها شخصياً، وأن جميع إجراءات التهديد ضد المدنيين محظورة.¹¹

عمليات البحث والاعتقال

بدأت العمليات العسكرية المكثفة في 13 حزيران/يونيو، وتركزت في البداية على مدينة الخليل، ولكنها اتسعت لاحقاً لتشمل مخيمات اللاجئين والقرى والمدن في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

عمليات البحث والاعتقال في الضفة الغربية



و نفذت القوات الإسرائيلية في الفترة بين حزيران/يونيو وأب/أغسطس عام 2014، ما مجموعه 1,470 عملية بحث واعتقال واحتجزت حوالي 2,200 فلسطيني.¹² وبلغ عدد الأشخاص الذين اعتقلوا في حزيران/يونيو (حوالي 770) بلغ ضعف المعدل الشهري للأشهر

الخمسة السابقة تقريباً، وهذا أعلى رقم يتم تسجيله منذ إنشاء قاعدة البيانات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لحماية المدنيين في عام 2005. وأدى العديد من هذه العمليات إلى اشتباكات مع القوات الإسرائيلية وأسفرت عن عدد قياسي من الإصابات (انظر قسم الإصابات أعلاه).

يُزعم أن العديد من الأفراد المحتجزين، أو الذين تمت مدهمة منازلهم، أعضاء في حماس والجهاد الإسلامي. و تم الإفراج عن العشرات منهم في وقت سابق في بموجب تبادل الأسرى في عام 2011 (فيما يعرف بصفقة شاليط)، بعضهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي حين لا تتوفر حالياً بيانات كاملة حول أوضاع المعتقلين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم احتجاز المئات رهن الاعتقال الإداري (أي السجن دون تهمة أو محاكمة). ووفقاً للأرقام الإسرائيلية الرسمية، عند نهاية آب/أغسطس كان هناك 473 معتقلاً إدارياً، مقابل أقل من 200 معتقل إداري في نهاية أيار/مايو.¹³

سُجل أكبر عدد من الاعتقالات في محافظة القدس. ووفقاً لسجلات الشرطة الإسرائيلية،¹⁴ اعتقل حوالي 200 طفل فلسطيني في القدس الشرقية خلال هذه الفترة، وهو ما يعادل إجمالي عدد الأطفال الذين احتجزوا في عامي 2012 و2013 معاً كما وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

اشتملت عمليات حزيران/يونيو في المقام الأول على تفتيش آلاف المنازل الفلسطينية وأفاد العديد من السكان بوقوع أضرار وسرقات. كانت محافظة الخليل الأكثر تضرراً: تمت مدهمة

تمت مدهمة حوالي 1,400 منزل، بما في ذلك ما لا يقل عن 280 حالة أُبلغ فيها عن وقوع أضرار في الأثاث وغيره من المتعلقات. احتلت القوات الإسرائيلية 47 منزل على الأقل لفترة تتراوح بين عدة ساعات إلى بضعة أيام.

حوالي 1,400 منزلاً، بما في ذلك ما لا يقل عن 280 حالة أُبلغ فيها عن وقوع أضرار في الأثاث وغيره من المتعلقات. احتلت القوات الإسرائيلية 47 منزل على الأقل لفترة تتراوح بين عدة ساعات إلى بضعة أيام.

منظمات رعاية تمت مدهمتها

تم خلال هذه العمليات العسكرية مدهمة العديد من منظمات الرعاية الاجتماعية بزعم أنها مرتبطة بحماس، وتمت مصادرة أجهزة حاسوب وغيرها من المعدات، وأُغلق بعضها بموجب أوامر عسكرية.

كانت مؤسسات الخليل الخيرية الإسلامية، والتي توظف 680 موظفاً وتقدم المساعدة إلى حوالي 6,000 مستفيد على شكل التعليم، والغذاء، والمأوى وشبكات الأمان الاجتماعي للأسر الفقيرة هي الأكثر تضرراً. ودهمت القوات الإسرائيلية، في 20 حزيران/يونيو، مقر المؤسسات الموجودة في المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية من مدينة الخليل (H1). وصادروا معدات، وأغلقوا الباب الرئيسي وألصقوا أمر إغلاق حتى نهاية عام 2014. وكذلك تمت مدهمة ثلاثة فروع للمؤسسة في محافظة الخليل (الشيخوخ، وبني نعيم وبيت أول).

وفي يوم 2 تموز/يوليو، داهمت القوات الإسرائيلية مصنع الريان للألبان والمملوك أيضاً للمؤسسة، في جزء من مدينة الخليل يقع في المنطقة (ج) وصادروا جميع معداته البالغة قيمتها أكثر من 100,000 دولار أمريكي. وبعد شهرين، هدمت السلطات الإسرائيلية المصنع على أساس أنه بني دون ترخيص، وكان خاضعاً لأمر هدم معلق منذ عام 2002 (انظر القسم أدناه حول عمليات الهدم والتشريد).

بينما تواصلت بشكل عام معظم الأنشطة التعليمية والخيرية للمؤسسة، إلا أن إغلاق المقار ومصادرة أجهزة الكمبيوتر الأنشطة أعاق الوصول إلى البيانات الحيوية.

قيود مشددة على الحركة

عطلت القيود الواسعة النطاق التي تفرضها إسرائيل على الحركة وصول الفلسطينيين للخدمات والأسواق وأماكن العمل، وأسفرت عن خسائر اقتصادية كبيرة. تم فرض الجزء الأكبر من هذه القيود في محافظة الخليل، مع التركيز على مدينة الخليل، وتعطل الوصول لأكثر من 680,000 نسمة، أو حوالي 25 في المائة من سكان الضفة الغربية.¹⁵

وأغلق ثلاثة من المداخل الرئيسية لمدينة الخليل أمام حركة مرور المركبات، في حين كان الوصول من خلال الطرق الثلاث المتبقية (حلحول، النبي يونس والفحص) يخضع لنقاط تفتيش جديدة، حيث قام الجنود الإسرائيليون بالتدقيق في الوثائق وتفتيش المركبات، مما أدى إلى تأخيرات طويلة. ظهرت نقاط تفتيش جديدة إضافية على الطرق في محيط مدينة الخليل، بما في ذلك المداخل الرئيسية لبلدات حلحول، ودورا، وإذنا، ومخيم الفوار للاجئين، حيث تم إيقاف المركبات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية للتفتيش. رفعت هذه الحواجز الجديدة تدريجياً في الفترة التي أعقبت اكتشاف جثث المراهقين الإسرائيليين الثلاثة.

بالإضافة إلى ذلك، تعرض الذكور من سكان محافظة الخليل الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و50 عاماً لقيود تمنعهم من عبور حاجز وادي النار الذي يتحكم في الطريق الوحيد المتاح لمعظم الفلسطينيين الذي يربط وسط الضفة الغربية بجنوبها، الأمر الذي يمنع السفر إلى الأردن عبر جسر النبي.

تعرض الذكور من سكان محافظة الخليل الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و50 عاماً لقيود تمنعهم من عبور حاجز وادي النار الذي يتحكم في الطريق الوحيد المتاح لمعظم الفلسطينيين الذي يربط وسط الضفة الغربية بجنوبها، الأمر الذي يمنع السفر إلى الأردن عبر جسر النبي.

وفقاً لمكتب التنسيق والارتباط الفلسطيني، تم إلغاء حوالي 23,000 تصريح للعمال و3,700 تصريح لرجال الأعمال للدخول إلى القدس الشرقية وإسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى خسائر اقتصادية يومية تقدر بنحو 12 مليون شيقل إسرائيلي (حوالي 3.3 مليون دولار أمريكي). ونجمت خسائر أخرى بمنع تصدير المنتجات المصنعة في الخليل إلى إسرائيل.

الاستجابة للتأثير النفسي-الاجتماعي الناشئ

من الممكن أن يكون لعمليات البحث والاعتقال، خصوصاً أثناء الليل، تأثير الصدمة على أفراد الأسرة، وخاصة الأطفال المعتقلين خلال هذه العمليات أو الذين شاهدوا اعتقال آخرين. وكان لهذه التجارب تأثير جوهري على ثقة الأطفال بأنفسهم، وعلى العلاقات الأسرية، والتعليم وفرص العمل المستقبلية. وعانى العديد من الأطفال من مستويات مرتفعة من الخوف، وانعدام الأمن، والإحباط، والخمول، والاكتئاب والغضب، وأحياناً تطور ذلك إلى سلوك عدائي.

وفي إطار الاستجابة لحماية الطفل، قام 11 فريقاً للدعم النفسي الاجتماعي من جمعية الشبان المسيحية في جميع أنحاء الضفة الغربية، يتألف من 11 مستشاراً و22 متطوعاً، بتقديم المساعدة العلاجية السريعة للأطفال وأسراهم. في الفترة بين حزيران/يونيو وآب/أغسطس، ونفذوا 518 تدخلاً، وقدموا الدعم إلى 2,695 طفلاً، وهذه زيادة كبيرة عن الأشهر السابقة. وكانت غالبية التدخلات لدعم الأطفال والأسر المتضررة من (218) عملية مدمرة للمنازل، و(160) عملية اعتقال واحتجاز و(36) عملية هدم منازل.

ركزت الفرق على مقدمي الرعاية، وزودتهم بتقنيات لحماية ودعم الأطفال في المواقف الصعبة والمؤلمة. كما أجروا عمليات تقييم للاحتياجات السريعة من أجل إحالتها إلى الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع لضمان الدعم الكافي من حيث سبل العيش، والمأوى والتعليم. وشارك الأطفال في جلسات علاجية وأنشطة ترفيهية للحد من مشاعر التوتر والقلق، وتلقوا الاستشارة الفورية حيثما يلزم.

الامتحانات المدرسية تعطلت بسبب العمليات العسكرية *

تمت العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال فترة امتحانات التوجيهي (امتحانات الشهادة الثانوية العامة النهائية للطلاب في الأرض الفلسطينية المحتلة) وتسببت في العديد من العراقيل لجدول الامتحان. كان للاشتباكات والقيود المفروضة على الحركة ونقاط التفتيش والاحتلال العسكري للمنازل والمدارس تأثير ضار على الطلبة، جسدياً و نفسياً، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في مدينة الخليل. وأفادت التقارير أن القوات الإسرائيلية احتلت خمس مدارس داخل قرية تفوح في الخليل أو بالقرب منها وإحدى المدارس الخمس، مدرسة عائشة السيد الحرباوي للأولاد، احتلتها القوات لمدة أربعة أيام (17-14 حزيران/يونيو) مع أضرار طفيفة في مرافق المدرسة، وكذلك علامات التبول في المطبخ والغرف الدراسية. واحتلت المدارس الأربع الأخرى لعدة ساعات، وأفادت التقارير وقوع أضرار ضئيلة أو عدم وقوع أية أضرار. وورد أن عدة مدارس أخرى استخدمت كمراكز للتحقيق، بما في ذلك مدرسة مادما (نابلس) يوم 22 حزيران/يونيو.

هذا القسم مساهمة من جمعية الشبان المسيحية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

* هذه المعلومات قدمتها مجموعة التعليم وشركائها

انخفاض عمليات الهدم في المنطقة (ج) إلى جانب استئناف عمليات الهدم العقابية وتزايد خطر الترحيل القسري

العوائق المستمرة لتقديم المساعدة في المنطقة (ج)

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ما مجموعه 82 مبنى يمتلكها فلسطينيون في الضفة الغربية، مما تسبب في تشريد ما يقرب من 200 شخص، 60 في المائة منهم أطفال، فضلاً عن ذلك أثرت سلباً على 300 شخص آخرين. ورغم أن عمليات الهدم كانت أقل عدداً مما كانت عليه خلال بداية العام في الفترة المماثلة من عام 2013، فإن استئناف عمليات الهدم العقابية والعسكرية، وتقديم خطة «لنقل» مجتمعات بدوية بأكملها في المنطقة (ج)، شكلت تطورات مثيرة للقلق.

عمليات هدم بسبب عدم الترخيص

من المباني البالغ عددها 73 التي هدمت أو تم تفكيكها خلال هذه الفترة بسبب عدم وجود تصريح إسرائيلي للبناء، يقع 60 مبنى في المنطقة (ج) و 13 مبنى في القدس الشرقية. وانخفضت عمليات الهدم إلى أدنى مستوياتها في تموز/يوليو الذي تزامن مع شهر رمضان، حين أوقفت السلطات الإسرائيلية أو خفضت، كما في السنوات السابقة، عمليات الهدم بشكل كبير.

سجلت تسع عمليات هدم فقط في وادي الأردن (كلها في تجمع «العقبة»)، أي أقل بكثير من

العدد خلال الفترة المماثلة من عام 2013 (102 عملية هدم). وقعت سلسلة من عمليات الهدم في محافظة الخليل بعد اختطاف الشبان الإسرائيليين الثلاثة. وتضررت تجمعات أخرى من عمليات الهدم في الضفة الغربية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي بردلة (طوباس)، والعيزرية (القدس)، والطيبة الشرقية البدوية (رام الله)، وتل القصبه (نابلس) ووادي رحال (بيت لحم). تم توثيق تسع عمليات هدم في القدس الشرقية، كان أهمها مبنى سكني يتألف من وحدتين في حي الطور، مما أدى إلى تشريد 16 شخصاً، بينهم 11 طفلاً.

تدمير ومصادرة المساعدات الممولة من المانحين

على الرغم من الانخفاض في عمليات الهدم، واصلت السلطات الإسرائيلية خلال فترة الثلاثة أشهر استهداف الموارد المقدمة إلى الأسر الضعيفة في المنطقة (ج) كمساعدات إنسانية. ويشمل ذلك 39 مبنى سكنياً ومتعلقاً بسبل العيش ممولة من الجهات الدولية المانحة. وفي المجموع، تضرر 133 مبنى منذ بداية عام 2014، تبلغ قيمتها حوالي 400,000 دولار أمريكي. وفي المقابل، تم هدم أو مصادرة ما مجموعه 86 مبنى في الفترة المماثلة من عام 2013.

صادرت السلطات الإسرائيلية، في حادثين منفصلين خلال شهر حزيران/يونيو، مواد تتعلق بالمياه والصرف الصحي ممولة من المانحين تم تسليمها للمستفيدين في المنطقة (ج). وفي يوم 6 حزيران/يونيو، تم اعتراض ومصادرة إرسالية تتألف من عشرة مراحيض وثمانية خزانات للمياه،

على الرغم من الانخفاض في عمليات الهدم، واصلت السلطات الإسرائيلية خلال فترة الثلاثة أشهر استهداف الموارد المقدمة إلى الأسر الضعيفة في المنطقة (ج) كمساعدات إنسانية.



الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أطفال فلسطينيون لاجئون من مجمع الطيبة البدوي في أعقاب هدم منزلهم، 20 آب/أغسطس 2014.

إلى جانب ثلاث شاحنات تنقل البضائع، وهي في طريقها إلى تجمع «الجنوب» البدوي في الخليل. وأفادت التقارير أن الشاحنات عادت إلى المؤسسة المنفذة بعد عدة أسابيع، لكن لم يتم الإفراج مواد الإغاثة. وفي يوم 30 حزيران/يونيو، تم الاستيلاء كذلك على 15 خزاناً للمياه تخدم 26 عائلة في منطقة خلة النحلة (بيت لحم)، في حين تضرر 11 خزاناً أخرى خلال الحادث.

تزايد خطر الترحيل القسري

هدمت خمسة مباني في المنطقة (ج)، أحدها ممول من المانحين، كانت تقع في تجمع الزعيم البدوي. وهو واحد من عدة تجمعات تقع في التلال إلى الشرق من القدس ووسط الضفة الغربية، والتي تواجه خطر الترحيل القسري بموجب «خطة إعادة توطين رسمية» تقدمت بها السلطات الإسرائيلية¹⁶. في 25 آب/أغسطس، أقرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ثلاثة من أربعة مخططات سكنية لإنشاء مدينة جديدة في النويعة (أريحا)، لاستيعاب البدو والمجتمعات الرعوية الذين سيتم نقلهم من أماكن إقامتهم الحالية. مُنحت الأطراف المعنية 60 يوماً لتقديم الاعتراضات على المخططات لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية. وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في وقت سابق أن تنفيذ «خطة إعادة التوطين» المقترحة ستكون بمثابة ترحيل قسري فردي وجماعي وعمليات الإخلاء القسري، المحظورة بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان¹⁷.

عمليات الهدم العقابية

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استئناف الممارسات الإسرائيلية المتمثلة في عمليات الهدم والإغلاق العقابية. ودُمرت أربعة منازل بالكامل وأُغلق منزل آخر. وشرد نتيجة لذلك 27 شخصاً على الأقل، بينهم 13 طفلاً. استهدفت عملية الهدم الأولى منزلاً مملوكاً لعائلة فلسطيني مشتبه به بقتل شرطي إسرائيلي في الخليل في نيسان/أبريل 2014. والمنازل الأربعة الأخرى مملوكة لعائلات ثلاثة متهمين مشتبه بهم بخرق وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين في الخليل في حزيران/يونيو (انظر القسم السابق).

وفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن الغرض من هذا النوع من الهدم هو ردع الفلسطينيين عن ارتكاب أعمال العنف ضد الإسرائيليين، على الرغم من توقف هذه الممارسة في عام 2005 بعد أن اعتبرت لجنة عسكرية إسرائيلية أنها غير فعالة لهذا الغرض.

تُعدّت عمليات الهدم بعد أن رفضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الالتماسات التي تقدمت بها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، هموكيد، نيابة عن الأسر المتضررة، وتطعن في شرعية عمليات الهدم بموجب القانون الدولي على أساس أنها تنتهك حظر العقاب الجماعي، من بين أحكام أخرى. ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن الغرض من هذا النوع من الهدم هو ردع الفلسطينيين عن ارتكاب أعمال العنف ضد الإسرائيليين، على الرغم من توقف هذه الممارسة في عام 2005 بعد أن اعتبرت لجنة عسكرية إسرائيلية أنها غير فعالة لهذا الغرض.

عمليات الهدم أثناء العمليات العسكرية

عملية هدم أخرى حدثت خلال هذه الفترة في قرية قبلان (نابلس - في المنطقة ب) خلال عملية اعتقال استهدفت شاباً يبلغ من العمر 24 عاماً بزعم أنه عضو في فصيل مسلح. وعندما رفض الرجل الاستسلام وفتح النار، أطلقت القوات الإسرائيلية صاروخاً على المنزل فقتلته وإصابته ستة آخرين في المنازل المجاورة. وهدمت القوات الإسرائيلية في وقت لاحق معظم المنزل باستخدام جرافة، بينما لحقت أضرار بمنزليين مجاورين وبجدار حجري وتم تدمير متجر. وهذا هو الحادث الثاني من نوعه منذ بداية العام. ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام، فإن عملية هدم المبنى الذي كان يختبئ فيه المشتبه به والذي رفض الاستسلام كانت المرحلة النهائية من إجراءات «الضغط» التي لجأ إليها الجيش الإسرائيلي.¹⁸

إعلان مساحة واسعة في بيت لحم «كأراضي دولة»

استناداً إلى التجارب السابقة، ومن المتوقع أن يتم تخصيص المنطقة لتنمية المستوطنات

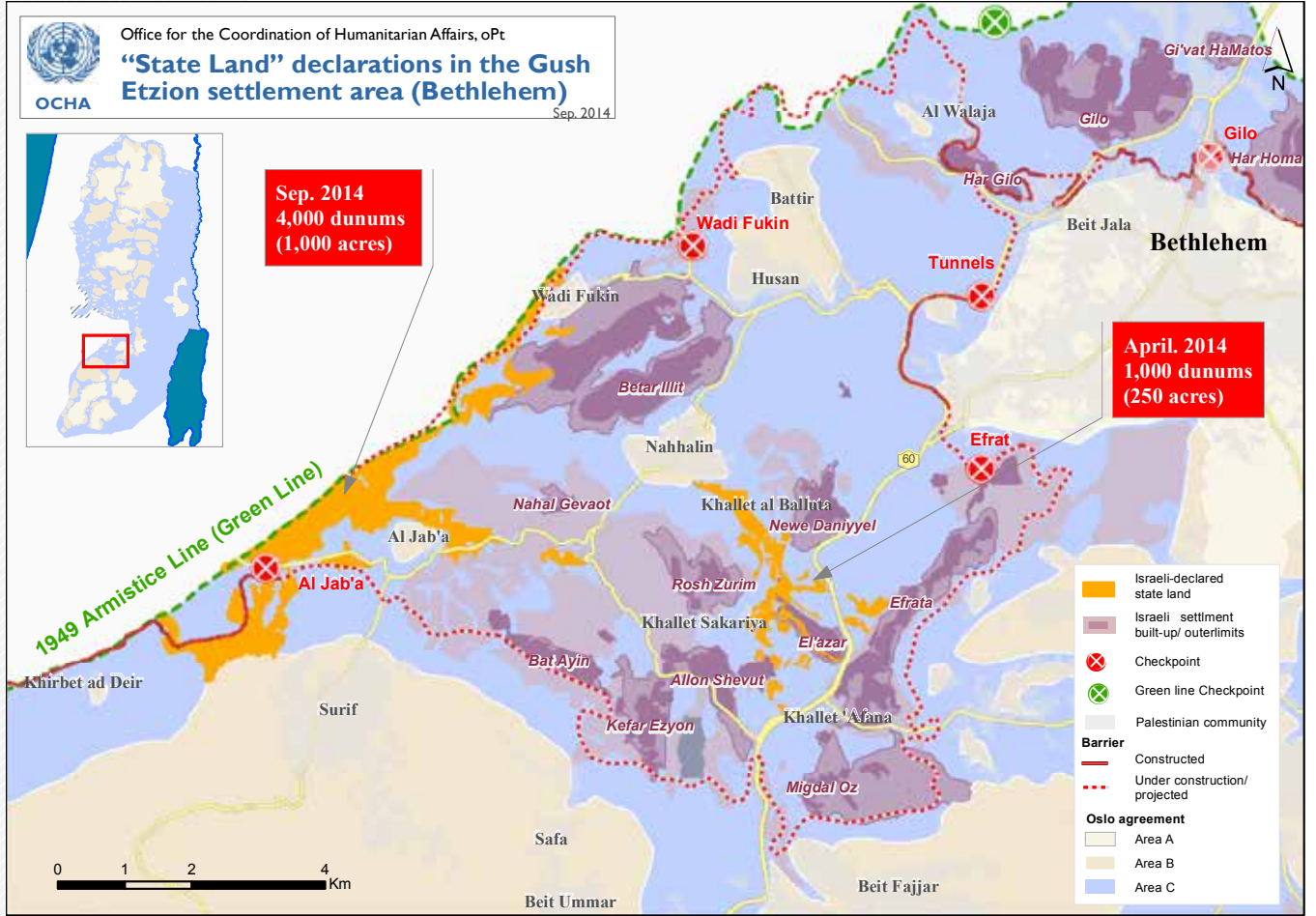
في 25 آب/أغسطس، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية 3,799 دونم من الأراضي (1 دونم = 1000 م²) في محافظة بيت لحم «كأراضي دولة». ويأتي ذلك بعد حالة مماثلة في وقت سابق من هذا العام، ففي يوم 6 نيسان/أبريل عام 2014، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية أن 1,000 دونم من الأراضي في المنطقة (ج)، وأيضاً في محافظة بيت لحم، «كأراضي دولة». ¹⁹ ووفقاً لوسائل الإعلام الإسرائيلية، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على هذا الإجراء رداً على اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين في حزيران/يونيو.

المناطق المتضررة محاذية للخط الأخضر وتقع ضمن حدود قرى صورييف، ونحالين، وحوسان، والجبعة ووادي فوكين. تم منح الناس الذين يدعون ملكيتهم الخاصة للأرض 45 يوماً لتقديم استئناف أمام لجنة عسكرية.

وحالما تكتمل العملية، من المتوقع أن يتم ضمها رسمياً ضمن حدود المجلس الإقليمي لغوش عتصيون. وصرح رئيس المجلس لوسائل الإعلام الإسرائيلية أن الإعلان الأخير يمهد الطريق لتطوير مدينة جديدة في غوش عتصيون، وسيتم تسميتها باسم جيفاعوت.²⁰

في حين أن هذا الإجراء كان في الماضي بمثابة أداة رئيسية لمصادرة الأراضي من أجل إقامة المستوطنات، توقف استخدامه إلى حد كبير منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي. وبالتالي، فإن استئناف هذه الممارسة والحجم الكبير للمنطقة المتضررة ربما يشير إلى تغيير أوسع في السياسة.

وحالما تكتمل العملية، من المتوقع أن يتم ضمها رسمياً ضمن حدود المجلس الإقليمي لغوش عتصيون.



سبق أن دعا الأمين العام للأمم المتحدة إسرائيل إلى وقف تخصيص أراضي الدولة لإنشاء وتوسيع المستوطنات.²¹ وفي أول أيلول/سبتمبر، صرح المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن «الاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض يهدد بتمهيد الطريق لمزيد من النشاط الاستيطاني، والذي هو - كما أكدت الأمم المتحدة مراراً وفي مناسبات عديدة - غير قانوني بموجب القانون الدولي ويتعارض تماما مع السعي لتحقيق حل الدولتين».

بعد الحكم التاريخي للمحكمة العليا الإسرائيلية في عام 1979 (قضية إلون موريه) الذي يمنع تخصيص الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية من أجل إقامة المستوطنات، وضعت السلطات الإسرائيلية سياسة جديدة تقوم على تفسير قانون الأراضي العثماني لعام 1858.²² وعلى الرغم من التعديلات العديدة منذ ذلك الحين، ظل هذا القانون ساري المفعول كمصدر رئيسي للقوانين التي تنظم حقوق الأراضي في الضفة الغربية.

تقوم السياسة الجديدة على بند في القانون ينص على أن الدولة قد تستولي على الأرض التي لم تُزرع لمدة ثلاث سنوات متتالية، وتعلنها «كأراضي دولة». وتشمل هذه السياسة تفسيراً جديداً ومحدداً لما يشكل «الزراعة» لأغراض القانون، فضلاً عن مجموعة من العقبات البيروقراطية والقانونية التي تقوض قدرة الفلسطينيين على المواجهة الفاعلة لمثل هذه العمليات من الاستيلاء على الأراضي.

وفقاً لبيانات الرسم الإيسرائيلية، تم ضم أكثر من 99 في المائة من جميع أراضي الدولة في المنطقة (ج) داخل الحدود القضائية للمستوطنات الإيسرائيلية (المجالس المحلية والإقليمية) حيث خُصصت لاحقاً لتنمية المستوطنات، أو التدريب العسكري أو المحميات الطبيعية.

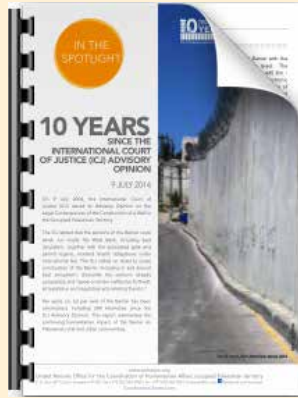
ووفقا للبيانات الرسمية الإسرائيلية، تم ضم أكثر من 99 في المائة من جميع أراضي الدولة في المنطقة (ج) داخل الحدود القضائية للمستوطنات الإسرائيلية (المجالس المحلية والإقليمية) حيث حُصصت لاحقا لتنمية المستوطنات، أو التدريب العسكري أو المحميات الطبيعية.²³

بموجب القانون الإنساني الدولي، ينبغي أن تتم إدارة الممتلكات العامة في الأراضي المحتلة في المقام الأول لصالح السكان المحليين. إن تخصيص الأراضي لبناء المستوطنات وتوسيعها في المستقبل يتعارض مع هذا المبدأ وأدى إلى تقلص المساحة المتاحة للفلسطينيين لتطوير الإسكان الكافي، والبنية التحتية الأساسية والخدمات، وتوفير سبل العيش لهم.

الجدار: الذكرى العاشرة لرأي محكمة العدل الدولية الاستشاري

يصادف يوم 9 تموز/يوليو 2014 الذكرى العاشرة لصدور رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري بشأن الآثار القانونية المترتبة على بناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. دعا الرأي الاستشاري إسرائيلي إلى وقف بناء الجدار، «بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها»، وتفكيك الأجزاء التي أنجزت بالفعل. و«إلغاء أو إبطال جميع المواد القانونية والتشريعية الباطلة المتصلة به فوراً». إسرائيل أيضا ملزمة بإصلاح جميع الأضرار الناتجة عن بناء الجدار. وجميع الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار وعدم تقديم العون أو المساعدة للإبقاء على الوضع الناشئ عن هذا البناء.

ولإحياء هذه المناسبة، أقيمت في يوم 8 تموز/يوليو فعالية للفريق القطري الإنساني بإشراف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في قرية الولجة، بما في ذلك زيارة



ميدانية نظمت للجهات المانحة، والدبلوماسيين، ووسائل الإعلام، ومحاضرات قدمها منسق الشؤون الإنسانية، والأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك وجبة إفطار (رمضان) مع أفراد تجمع الولجة. وفي اليوم نفسه، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مخطط معلومات بياني موسع، «في دائرة الضوء: 10 سنوات على رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري» يعرض معلومات شاملة عن الجدار وأثره الإنساني في الضفة الغربية. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_10_years_barrier_report_english.pdf

أدت الأعمال الحربية إلى أكبر سقوط للقتلى المدنيين في قطاع غزة منذ عام 1967

تسببت الهجمات على العقارات السكنية في أعقاب الخطف المزعوم للجنود في وقوع عدد كبير من القتلى المدنيين

شهدت الفترة ما بين 7 تموز/يوليو و26 آب/أغسطس 2014 التصعيد الأكثر دموية في الأعمال الحربية التي أثرت على سكان غزة منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. وكان عدد القتلى الإجمالي في صفوف الفلسطينيين 2,189 على الأقل وفقاً للبيانات الأولية التي جمعتها مجموعة الحماية من مصادر مختلفة.

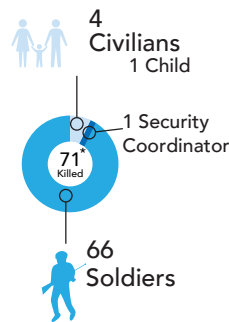
يعتقد أن 1,486 حالة من الحالات المثبتة بشكل أولي لمدنيين، بينهم 513 طفلاً (323 فتى و190 فتاة) و269 امرأة. وكان ما يقرب من 70 في المائة من وفيات الأطفال دون سن الثانية عشر. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد 557 كأعضاء في الجماعات المسلحة، وما زال يجري التحقق من هوية أو وضع 146. فقدت 142 عائلة فلسطينية على الأقل ثلاثة أو أكثر من أفرادها في حادث واحد.

وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية، أُصيب 11,100 فلسطيني، بينهم 3,374 طفلاً، و2,088 امرأة و410 مسنين، بجروح. وتشير التقديرات الأولية لوزارة الصحة إلى أن ما يصل إلى 1,000 من الأطفال المصابين سيعانون من شكل من أشكال الإعاقة مدى الحياة.

عدد الوفيات الإجمالي بين الإسرائيليين بلغ 71، وفقاً لمصادر إسرائيلية مختلفة، بينهم: 66 جندياً، ومنسق أمني واحد، وأربعة مدنيين، بينهم طفل واحد ومدني أجنبي مقيم. وأصيب العشرات من المدنيين الإسرائيليين بصواريخ أو بشظايا.

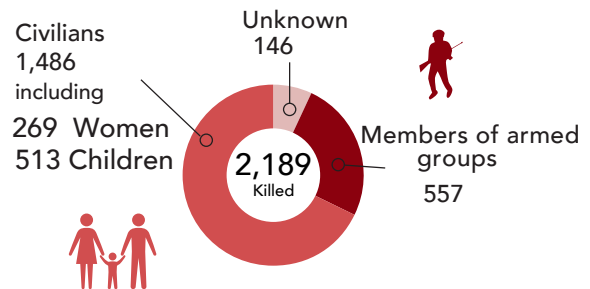
وكانت الهجمات على المباني السكنية أثناء وفي أعقاب الأسر المزعوم للجنود مسؤولة عن عدد كبير من الوفيات بين المدنيين. والأرقام الواردة أدناه قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بجمعها من شهود عيان ومن الناجين، وذلك بهدف توضيح أبعاد المعاناة الإنسانية والظروف الصعبة التي تواجه المدنيين. وهكذا، فإن هذه المعلومات لا يقصد بها تقديم تقرير حقيقي شامل لحوادث أو سياسات محددة، ولا لتقديم أي تحليل قانوني.

Israeli fatalities by status



* One additional foreign civilian killed

Palestinian fatalities by status



مباني سكنية استهدفت أو ضربت

تسببت الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت أو ضربت المباني السكنية في عدد كبير من الإصابات بين المدنيين في غزة. وقدرت مجموعة الحماية أن حوالي 20,000 وحدة سكنية دمرت أو لحقت بها أضرار شديدة خلال الاعتداءات الإسرائيلية. واستناداً إلى المعلومات الأولية المتوفرة، شملت هذه المباني منازل أعضاء مزعومين في حماس أو الجماعات المسلحة الأخرى؛ ومنازل موظفي السلطة المحلية. ومنازل مدنيين ليس لديهم انتماء واضح أو مزعوم إلى أي جماعة مسلحة. وخلال الأيام الأخيرة من الهجوم، استهدفت القوات الإسرائيلية ودمرت بالكامل عدة أبراج سكنية سكنية شاهقة.²⁵

وزعم مسؤولون إسرائيليون أن المباني السكنية استخدمتها الجماعات المسلحة لأغراض عسكرية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية ومراكز القيادة، ومداخل للأنفاق والمخابئ، ولشن هجمات صاروخية ولتخزين الأسلحة. وأكدوا أيضاً أن الهجمات الصاروخية كثيراً ما كانت تطلق من جوار المناطق السكنية مباشرة.

ادعت السلطات الإسرائيلية أنه تم إرسال تحذيرات للناس قبل الهجمات على المباني السكنية، بما في ذلك إنذارات عبر الهاتف وعن طريق ما يسمى بتكتيك «طرق السقف»، حيث أطلق صاروخ غير متفجر على المبنى المستهدف قبل الضربة الرئيسية. وفي العديد من الحالات، يبدو أن الناس كانوا مرتبكين بشكل كبير حول طبيعة التحذير وماذا يفعلون، بما لذلك من عواقب مأساوية أحياناً.

ادعت السلطات الإسرائيلية أنه تم إرسال تحذيرات للناس قبل الهجمات على المباني السكنية، بما في ذلك إنذارات عبر الهاتف وعن طريق ما يسمى بتكتيك "طرق السقف"، حيث أطلق صاروخ غير متفجر على المبنى المستهدف قبل الضربة الرئيسية. وفي العديد من الحالات، يبدو أن الناس كانوا مرتبكين بشكل كبير حول طبيعة التحذير وماذا يفعلون، بما لذلك من عواقب مأساوية أحياناً.

جباليا، 29 تموز/يوليو²⁶

في منتصف شهر تموز/يوليو، ساوره القلق أن منزله في مخيم جباليا غير آمن، ونقل نعيم نظمي بلاطة، 45 عاماً، أسرته المكونة من ثمانية إلى بيت شقيقه عبد الكريم، في منطقة القصاصيب في جباليا. في يوم 29 تموز/يوليو، في حوالي الساعة 16:00، ضرب البيت بعدد من الصواريخ. وقتل كل من نعيم وزوجته سحر، 42 عاماً، وبناته الست، مريم (22)، ودعاء (21)، ووفاء (19)، وهناء (18)، وآلاء (17)، وإسراء (13) على الفور. وتوفي ابنه يحيى، البالغ من العمر ثمانية أعوام في الطريق إلى المستشفى. وكذلك قتل عبد الكريم، ابن وفاء البالغ من العمر عام واحد، وهديل، (18 عاماً)، ابنة عبد الكريم: أي ما مجموعه 11 فرداً من الأسرة. علاء البالغ من العمر ثمانية عشر عاماً، والذي كان خارج المنزل في ذلك الوقت، هو الوحيد الناجي من أسرته.

بسبب قوة الانفجار، لم يتبق من الجثث سوى أشلاء جمعت على عجل ودفنت في ثلاثة قبور قبل حلول الظلام. لم يتم نقل أي تحذير إلى الأسرة ولم تكن هناك أعمال قتالية تجري في المنطقة في ذلك الوقت. ووفقاً لبعض السكان، ربما حدث إطلاق الصواريخ من المقبرة خلف المنزل وتم استهداف أعضاء جماعة مسلحة كانوا يفرون من مكان الحادث بطائرة بدون طيار، والتي أخطأت هدفها وقتلت أسرة بلاطة.

في حوالي الساعة 07:00 يوم 23 تموز/يوليو، تلقت امرأة في منطقة حي بشارة في دير البلح مكالمة على الهاتف المحمول للعائلة. عرّف المتصل نفسه بأنه وكيل لجهاز المخابرات الإسرائيلية وحذر من غارة جوية وشيكة على مبنى من أربعة طوابق في الحي «والأرض المحيطة به». واعتقاداً منها أن المكالمة كانت مجرد خدعة، أنهت المرأة المكالمة. وتكررت المكالمة بعد عشر دقائق وأجاب زوجها. وهرب من المنزل على الفور مع ابنته المعاقة دون أن يخبر جيرانه. تم الاتصال به للمرة الثانية وطلبوا منه العودة لتحذير جيرانه من أجل إخلاء المنطقة.

نفذ أبنائه التعليمات. كان هناك العديد من المباني في الحي مكونة من أربعة طوابق ومحاطة بالأراضي، ولجأ ما يصل إلى 200 شخص إلى منزل عبد الجواد محيسن، الذي اعتبر منزله بأنه الأكثر أماناً بسبب عدم انتمائه الواضح لأي حزب. وقال شهود عيان أن المتصل أعاد الاتصال في الساعة 10:00 للاستفسار عن سبب بقاء الكثير من الناس في الحي، وتم إبلاغه أن التعليمات كانت غامضة جداً حتى يتمكن من تحديد الهدف المقصود. وجاءت مكالمة تحذير أخرى قبل الساعة 14:00 مباشرة وقال المتصل إنه سيطلق صاروخ «طرق سقف لتحديد الهدف. وفي الساعة 14:00، أصاب صاروخ صغير سطح منزل محيسن. تسبب بأضرار طفيفة ومعظم أولئك الذين كانوا داخل المنزل لم يدركوا أن المنزل الذي كانوا يحتمون به هو الهدف المقصود حتى حذرهم الجيران للفرار.

تم إخلاء المنزل وبعد سبع دقائق من «طرق السقف»، دمرت عدة صواريخ المبنى. وقتلت الضربة مستأجرة واحدة، سهير أبو مدين (24 عاماً) التي عادت على ما يبدو إلى المنزل لاسترجاع بعض الأشياء الثمينة. وفي نفس الوقت، خالد حسين أحمد، الذي كان قد لاحظ ما يسمى «طرق السقف»، كان عائداً إلى منزله المجاور لإخلاء زوجته وتوأميه البالغين من العمر ثمانية أعوام. قوة الانفجار نسفت سقف منزل محيسن، مما أسفر عن مقتل نسرين زوجة خالد (35 عاماً) وابنه حسين. وأصيبت ابنته منى بجروح طفيفة.



هجمات في أعقاب الأسر المزعوم لجنود

شن الجيش الإسرائيلي قصفاً مكثفاً على المناطق المكتظة بالأبنية، في مناسبتين، في أعقاب الأسر المزعوم لجندي اسرائيلي من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة، وأفيد أن ذلك كان لإنقاذ الجندي أو لمنع أخذه من المنطقة. وفي كلتا الحالتين، في حي الشجاعية يوم 26 تموز/يوليو ورفح في أول آب/أغسطس، وهذا أدى إلى إصابات كبيرة بين الفلسطينيين.

في حادثة رفح، بدأ سريان وقف إطلاق النار لمدة 72 ساعة، وهو أول وقف مطول في القتال حتى تلك اللحظة، في الساعة 08:00. غادر العديد من السكان المدارس التي خُصصت كملاجئ طوارئ وعادوا إلى مناطق اعتبرت سابقاً غير آمنة في رفح الشرقية. وفي الظروف موضع الخلاف،²⁸ في حوالي الساعة 09:15، وقع تبادل لإطلاق النار بين جماعات فلسطينية مسلحة والجيش الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى مقتل جنديين وأسر ثالث، والذي تقرر في وقت لاحق أنه توفي في الميدان متأثراً بجروحه.

وفي أعقاب الحادث، تعرضت رفح لقصف مدفعي مكثف وقصف جوي. وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان أن 123 فلسطينياً قتلوا خلال الأربع والعشرين ساعة التالية، بما في ذلك ما يقرب من 40 في محيط شارع العروبة (المعروف أيضاً باسم شارع بلبيسي) في منطقة التنور في رفح. ووفقاً لتقرير الإعلام الإسرائيلي، يشير تقرير عن العمليات من الجيش الإسرائيلي إلى أن عدد القتلى خلال هذ القصف كان أقل من ذلك بكثير.²⁹

أفاد الدكتور عبد الله شحادة، مدير مستشفى النجار، أن الإصابات بدأت بالوصول إلى المستشفى في غضون عشر دقائق من بداية القصف، وكان المستشفى قد اكتظ بعدد من القتلى والجرحى، بالإضافة إلى مئات النازحين الباحثين عن مأوى. جرت محاولات لإخلاء الجرحى إلى مستشفى ناصر في خان يونس والمستشفى الكويتي في غرب رفح. تعرضت إحدى سيارات الإسعاف وهي في طريقها إلى خان يونس لضربة بصاروخ، مما أسفر عن مقتل السائق، واثنين من المسعفين وطفلين ووالدهما. وضربت القذائف محيط المستشفى نفسه، مما تسبب في أضرار طفيفة في المبنى.

شن الجيش الإسرائيلي قصفاً مكثفاً على المناطق المكتظة بالأبنية، في مناسبتين، في أعقاب الأسر المزعوم لجندي اسرائيلي من قبل الجماعات الفلسطينية المسلحة، وأفيد أن ذلك كان لإنقاذ الجندي أو لمنع أخذه من المنطقة. وفي كلتا الحالتين، في حي الشجاعية يوم 26 تموز/يوليو ورفح في أول آب/أغسطس، وهذا أدى إلى إصابات كبيرة بين الفلسطينيين.



ذكر أحمد المهمون، المقيم في رفح، أنه وأسرتهم وجدوا أنفسهم دون سابق إنذار، وسط قصف مكثف. وكان من بين القتلى جراء القصف أثناء محاولة فرار زوجة أحمد، عزيزة، 46 عاماً؛ وأبنائهم هاني (26 عاماً) ويحيى (14)؛ وبناتهم وفاء (25 عاماً)، وأسماء (18). الطائرات الحربية والطائرات بدون طيار دمرت المنازل في العروبة، وقتلت أولئك الذين يحتمون في الداخل وبعض الجرحى الملقى بهم في الشارع. كما قتلت قريبة أحمد، إقزير (35 عاماً) وبناتها الثلاث، بيسان (10 أعوام)، هبة (7 أعوام)، ودعاء (3 أعوام)، بالإضافة إلى ابنها عبادة (عامان). استغرق الأمر ثلاثة أيام لترتيب التنسيق لانتشال الجثث. لجأ أحمد إلى مدرسة تابعة للأونروا في رفح الغربية. في اليوم التالي، علم أن اثنين آخرين من الأخوات قتلنا أيضاً. في المجموع، قتل 13 من أفراد عائلة المهمون في أول آب/أغسطس.



وقال الدكتور شحادة انه تلقى عدة مكالمات هاتفية من مسؤول إسرائيلي يزعم أن الجندي الأسير كان في المستشفى، وأن المستشفى ليس آمناً للمرضى أو الموظفين وعليهم أن يغادروه. وفي تمام الساعة 16:00، تمكن من نقل الجرحى والموظفين الطبيين إلى المستشفى الكويتي بواسطة سيارات الإسعاف عبر الطريق الخلفي. وبحلول ذلك الوقت، كانت هناك 63 حالة وفاة في ثلاجتات المستشفى. وفي اليوم التالي، بعد وساطة مع السلطات الإسرائيلية، تم ترتيب ممر لنقل الجثث إلى المستشفى الإماراتي في تل السلطان، حيث يتم تسليم الجثث التي يمكن التعرف عليها لاحقاً لأسرهم لدفنها.³⁰

مخاوف بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في سير العمليات الحربية

هناك حاجة ماسة إلى إجراء تحقيقات فعالة والمساءلة

يمكن تقسيم الأعمال الحربية التي وقعت بين 7 تموز/يوليو و26 آب/أغسطس 2014 إلى ثلاث مراحل: فترة الضربات الجوية والبحرية والبحرية بين 7 و17 تموز/يوليو. وفترة العملية البرية التي شنتها القوات الإسرائيلية التي دخلت إلى قطاع غزة من 18 تموز/يوليو حتى 5 آب/أغسطس، بالترافق مع الغارات الجوية المستمرة. وفترة التعاقب في وقف إطلاق النار والضربات العسكرية حتى دخل وقف إطلاق النار لأجل غير مسمى حيز التنفيذ في 26 آب/أغسطس.

خلال الفترة بأكملها، استخدمت 5,830 صاروخاً في 4,028 غارة جوية، بالإضافة إلى 16,507 قذيفة مدفعية ودبابية و3,494 قذيفة بحرية أطلقت على أهداف في قطاع غزة. وخلال الفترة نفسها، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة 4,844 صاروخاً و1,734 قذيفة هاون على إسرائيل، تم اعتراض 243 منها على الأقل بواسطة نظام القبة الحديدية الدفاع المضاد للصواريخ.³³ وسقطت 31 صاروخاً أخرى على الأقل في مدى قصير وسقطت في غزة.

واستناداً إلى المعلومات الأولية التي تم جمعها حول سير العمليات الحربية، يبرز عدد من المخاوف بسبب انعدام الامتثال المحتمل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبل جميع أطراف النزاع، والذي يستوجب تحقيقات سريعة، وشاملة، وفعالة، وغير متحيزة، ومستقلة وشفافة. ولا بد من السعي للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك العدالة وسبل الانصاف للضحايا.

يحتوي هذا القسم على مساهمات من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان³²

يبرز عدد من المخاوف بسبب انعدام الامتثال المحتمل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبل جميع أطراف النزاع، والذي يستوجب تحقيقات سريعة، وشاملة، وفعالة، وغير متحيزة، ومستقلة وشفافة. ولا بد من السعي للمساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك العدالة وسبل الانصاف للضحايا.

وتشمل القضايا المتعلقة بسير العمليات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية انعدام التمسك المحتمل بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، مثل مبادئ التمييز والتناسب والحذر في الهجمات. وتشمل المخاوف استهداف محتمل مكن للمدنيين؛ وهجمات على المدارس، بما في ذلك تلك التي تستخدم كملاجئ للنازحين، والمستشفيات وسيارات الإسعاف وموظفي الإسعاف؛ وهجمات عشوائية محتملة التي تؤثر على السكان المدنيين وعلى أهداف مدنية، وخاصة خلال العملية البرية؛ ومزاعم عن استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية. ويثير القلق بشكل خاص، الحوادث التي تعرضت فيها مدارس الأونروا التي خصصت كملاجئ طارئة للفلسطينيين النازحين، بشكل مباشر أو غير مباشر في تجاهل لحرمة مقر الأمم المتحدة المنصوص عليها في القانون الدولي، وقتل ما مجموعه 45 فلسطينياً، من بينهم 17 طفلاً.³⁴

أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة أعداداً كبيرة من القذائف على إسرائيل، وغالبية الهجمات كانت عشوائية بطبيعتها. وكانت هناك تقارير تفيد بأن الجماعات الفلسطينية المسلحة تضع الأهداف العسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك وضع الأسلحة في مدارس الأونروا في خرق لحرمة مقر الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي.

وزعمت السلطات الإسرائيلية أن الجماعات المسلحة تستخدم المستشفيات وسيارات الإسعاف لأغراض عسكرية. واكتشفت أنفاقاً تستخدم لأغراض عسكرية تحت الأهداف المدنية. وأن السكان الفلسطينيين استخدموا دروعاً بشرية. بالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة على عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لمن يشبه بأنهم متعاونون مع إسرائيل وقيود مزعومة على حركة أعضاء فتح وانتهاك سلامتهم الجسدية.

نصف مليون فلسطيني شردوا داخليا نتيجة للأعمال الحربية

أكثر من 100,000 ظلوا نازحين، نصفهم مع عائلات مضيئة

خلال 50 يوماً من القتال، فر آلاف الفلسطينيين من منازلهم ليلجأوا لعائلات مضيئة، وفي مدارس الأونروا، وفي ملاجئ حكومية وملاجئ غير رسمية. وبينما تراوحت الأرقام أثناء الحرب، نزح في بعض أوقات مختلفة ما يقرب من نصف مليون فلسطيني، وهذا يشكل 28 في المائة من السكان. وكانت أكبر عملية نزوح من المناطق التي تبعد ثلاثة كيلومترات من السياح المحيط بغزة مع إسرائيل، والتي أعلنتها إسرائيل منطقة عازلة.

واستقبل ما يقرب من 60 في المائة من النازحين في مدارس الأونروا والمدارس الحكومية أو في ملاجئ غير رسمية، والباقي لدى عائلات مضيئة في مختلف أنحاء قطاع غزة، من بينهم أكثر من 151,000 مسجلين لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. وأصبحت ملاجئ الأونروا مكتظة بشكل متزايد وامتدت لتتجاوز قدرتها حيث أن الأونروا توقع وأعدت لنزوح 50,000 شخص فقط، استناداً إلى التجارب السابقة.

بعد وقف إطلاق النار لأجل غير مسمى الذي أعلن في 26 آب/أغسطس، عاد غالبية النازحين إلى منازلهم. ومع ذلك، فإن تدمير ما يقدر بنحو 20,000 وحدة سكنية يعني أن حوالي 108,000 من الأفراد سيكونون نازحين لمدى طويل، إذ أنه ليس لديهم منزل ليعودوا إليه. ومع أواخر أيلول/سبتمبر، لا يزال نحو 62,000 نازح يعيشون في 19 مدرسة تابعة للأونروا، في و750 مدرسة حكومية واحدة، ويعيش ما يتراوح بين 40,000 إلى 50,000 تقريباً مع عائلات مضيئة.

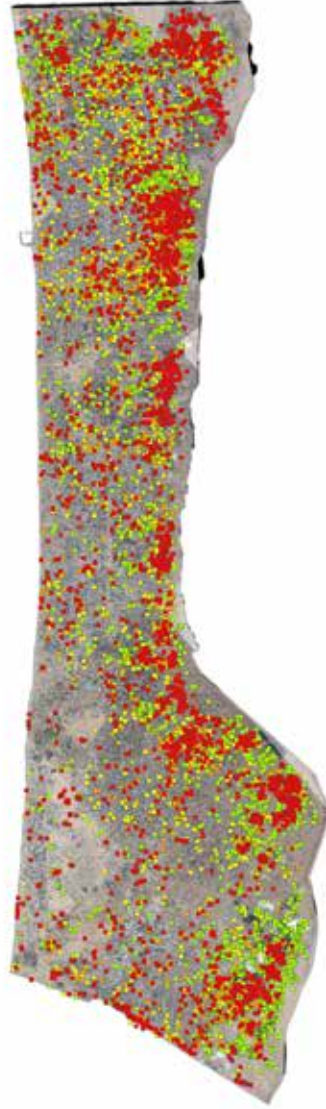
”أن تفقد بيتك يعني أن تفقد كرامتك“

امرأة نازحة، بيت لاهيا

تحليل للخسائر بالأقمار الصناعية

Date: 14 August 2014, Source: UNOSAT

ميان دمريت
ميان لحقت بها أضرار محدودة
ميان لحقت بها أضرار جسيمة
حفرة/تأثير فادح



إن فهم الاحتياجات التي تواجه النازحين لدى الأسر المضيفة والاستجابة لها يفرض تحديات صعبة بسبب التوزيع الجغرافي، والتسجيل الجزئي، وصعوبة رصد حركة النازحين. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة بين 27 آب/أغسطس و4 أيلول/سبتمبر بعشر زيارات ومناقشات جماعية مركزة مع النازحين لدى الأسر المضيفة لتعزيز الفهم لتصوراتهم، واحتياجاتهم، والتحديات والخيارات المستقبلية.

كان التحدي الأكبر لجميع المشاركين في مجموعات التركيز للنازحين هو أوضاعهم السكنية، يليها الوصول إلى التعليم. وتحديات أخرى تشمل فقدان الدخل وسبل المعيشة، ونقص الغذاء والمياه والمساعدات الغذائية المتنوعة، ونقص المواد غير الغذائية، والحاجة إلى المساعدة المالية وتدخلات الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال لتهيئتهم للعام الدراسي الجديد.

الحصول إلى المياه، والغذاء وأدوات الطهي

أفاد غالبية النازحين لدى الأسر المضيفة بقضايا تتعلق بالحصول على المياه. بشكل عام، كانت المياه للشرب والطهي متاحة، ولكن بكميات محدودة وليست دائماً من نوعية جيدة. والمياه المخصصة للاستخدام المنزلي (حمامات/مراحيض) نادرة للغاية، وغالباً من نوعية رديئة.

تضررت إمدادات المياه البلدية ولا تزال معطلة لدى ثلاث أسر مضيفة على الأقل من أصل عشر أسر تمت زيارتها.

لم يكن لدى النازحين الذين لجأوا إلى الأونروا والمدارس الحكومية إمكانية الحصول على أدوات الطهي وبالتالي تلقوا طعاماً يومياً، ضمن الحصص الغذائية الجاهزة من برنامج الأغذية العالمي والأونروا. وفي ذروة الحرب، تلقى أكثر من 350,000 نازح حصصاً يومية. وواجه العديد من النازحين الذين لجأوا إلى الأسر المضيفة أيضاً صعوبات تتعلق بالطهي. إحدى الأسر النازحة تتكون من 14 فرداً، اثنان منهم معوقون، كانوا يتقاسمون مطبخاً صغيراً واحداً مع الأسرة المضيفة لهم والمكونة من تسعة أشخاص.

وتلقى 78,000 نازح لدى أسر مضيفة، أثناء العمليات الحربية، القسائم الإلكترونية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وأوكسفام. قسائم تعمل مثل بطاقات السحب الآلي، تمكن الناس من شراء الأغذية المنتجة محلياً والمياه الصالحة للشرب والمنتجات الصحية من المتاجر المحلية.

”أطبخ على الدرج لعائلي
على موقد صغير. الظروف
ليست جيدة، ولكن ماذا تفعل؟
على الأقل يحصل أطفالنا على
الطعام كل يوم“

أم نازحة، جباليا.

الازدحام والأمان والمخاوف النفسية الاجتماعية

كان الاكتظاظ وانعدام الخصوصية المرتبطة بالظروف المعيشية الحالية موضوعاً آخر مشتركاً بالنسبة للنازحين. إحدى الأسر كانت تعيش في مبنى قيد الإنشاء بلا أبواب ولا نوافذ. والمرحاض الذي بنوه بأنفسهم من الأنقاض، كان قريباً من منطقة الطهي والنوم. جميع أفراد الأسرة كانوا ينامون في نفس المكان والأسلاك الكهربائية كانت تشكل خطراً كبيراً. إن عدم وجود أبواب ونوافذ يعني أن الأطفال يمكن أن يسقطوا بسهولة ويصابوا بأضرار ويجعل الأسرة عرضة للسرقة.

بصرف النظر عن أسرة واحدة، لم تبلغ الأسر النازحة عن مخاوف رئيسية فيما يتعلق بالسلامة الجسدية، حيث أن الإناث شعرن بأمان أكثر لمغادرة المنزل في أحيائهن، فهن يعرفن الجيران وأفراد المجتمع. وأفيد في أسرة واحدة نازحة، أن صبياً في الصف السادس بقي في المنزل المدمر أو حوله، بعيداً عن الأسرة المضيفة، لإبقاء العين على المنزل والبحث عن مؤسسات لتلقي الدعم أو التسجيل للحصول على المساعدة.

وذكر العديد من الآباء أن قدرتهم على الرعاية تأثرت خلال الأعمال الحربية وكانوا لا يزالون يشعرون بتداعياتها. التبول في الفراش، والقلق والتشبث بالآباء كانت سائدة بين الأطفال في ثلاث أسر على الأقل.

التعليم

كان التعليم قضية رئيسية مثيرة للقلق في جميع مجموعات التركيز. وتضمنت مخاوف الآباء: عجز الأطفال عن التركيز بسبب الضغوطات النفسية والاكتظاظ، وانعدام الأمن بشأن وضعهم السكني في المستقبل وقربهم من المدارس، والمدارس المتضررة والمدمرة والمدارس التي تستخدم كملاجئ طوارئ. يشعر الأطفال بالقلق على ظروفهم المعيشية، أين سيقومون وما إذا كانوا سيذهبون إلى مدرسة أخرى بعيدة عن وجوه المعلمين وزملائهم الطلبة لمألوفة لهم.

إن فهم الاحتياجات التي تواجه النازحين لدى الأسر المضيفة والاستجابة لها يفرض تحديات صعبة بسبب التوزيع الجغرافي، والتسجيل الجزئي، وصعوبة رصد حركة النازحين.



سبل العيش

كان التحدي الآخر الذي تردد صداه عبر مجموعات التركيز هو الوصول إلى مصادر كسب العيش. فمعظم الأسر فقدت أصولهم الإنتاجية داخل منازلهم المدمرة أو بجوارها: بقالة و متجر كبير وأشجار وماشية. وكثير منهم عليهم قروض مسددة لمنازلهم لم يسدوها واثان من أرباب الأسر موظفين حكوميين سابقين لم يتلقوا رواتبهم منذ شهور.

تأثرت سبل العيش الزراعية إلى حد كبير بسبب الصراع. وتأثرت بطريقة أو بأخرى 23,600 أسرة (14,000 أسرة تعمل في الزراعة، و6,000 أسرة تعمل في الرعي و3,600 أسرة تعمل في الصيد) تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ووفقا للتقييم الأولي السريع متعدد المجموعات/ القطاعات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (ميرا)، 93 في المائة من المجتمعات التي تمت مقابلتها أفادت أن المزارعين والرعاة والصيادين تعرضوا لأضرار وخسائر كبيرة في سبل كسب معيشتهم ويحتاج 71% من التجمعات لتدخل عاجل من أجل متطلبات الغذاء والتغذية.

”سيبدأ العام الدراسي قريباً. وأخشى أنهم لن يكونوا قادرين على التركيز على واجباتهم المدرسية في المنزل. واحدة من بناتي حفظت القرآن. إنني كثيراً ما أراها تجلس وتحمل الكتاب في يديها. ولكن منذ تركنا منزلنا، لم أر أي كتاب في يدها، لا القرآن ولا أي كتب أخرى. معظم بناتي متعلمات بدرجة كبيرة، لذلك أنا أشعر بالقلق. حتى برامج الترفيه والدعم النفسي والاجتماعي في مدارس الأونروا لن تكون مفيدة. إنها مفيدة للأطفال الذين بقوا في منازلهم ليعودوا إليها. لكن أولئك الذين هم مثلنا فقدوا منازلهم، حتى لو قاموا بأنشطة ترفيهية كل يوم في المدرسة، سيتذكرون الواقع عند عودتهم من المدرسة إلى البيت. وبالتالي فإن التأثير سيكون ضئيلاً للغاية بالنسبة لهم ما داموا يقيمون لدى أسر مضيقة ووضعهم ليس مريحاً.“

أب نازح، حباليا



خيارات مستقبلية

أفاد ثمانون في المائة من المشاركين الذين يعيشون لدى أسر مضيضة بأنهم يخططون للبقاء مع الأسرة المضيضة في الأسابيع المقبلة، بينما يبحثون عن مساكن بالإيجار. عشرين في المائة قالوا إنهم ينوون الانتقال إلى مدارس الأونروا المستخدمة كملاجئ طارئة قريبة من منطقتهم الأصلية لتمكين أطفالهم من الالتحاق بالمدارس والسعي للتسجيل من أجل المساعدات وتقييم الأضرار بالدرجة الأولى.

وأكد جميع المشاركين رغبتهم في إعادة بناء منازلهم كخيار طويل الأجل، واستئجار مسكن للفترة الانتقالية. وذكر عدد قليل من النازحين أن الوحدات السكنية الجاهزة أو الحاويات يمكن أن تكون خياراً بديلاً، ولكن فقط في حال عدم توفر سكن بالإيجار، وبعد التأكد من أن الوحدة ستكون قريبة من منزلهم الأصلي ومتصلة بالخدمات الأساسية. جميع من تمت مقابلتهم أفادوا بانعدام مواد البناء والوسائل المالية (بما في ذلك الرواتب غير المدفوعة) باعتبارها عقبات رئيسية تمنعهم من تحقيق خيارهم المفضل في السكن. وعشرين في المائة أفادوا بعدم وجود مباني سكنية بأسعار معقولة للإيجار كعقبة أخرى.

الكهرباء والبنية التحتية للمياه تضررت بشدة أثناء الأعمال الحربية

مزيد من التدهور في الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش

كان للقصف الجوي الإسرائيلي المكثف والقصف المدفعي البحري نتائج مدمرة على البنية التحتية العامة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والطاقة. وبالرغم من أن البنية التحتية تعرضت للضرب مراراً خلال حالات التصعيد السابقة، كان الضرر في هذه المرة لا مثيل له من قبل. وأدت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والطاقة الهشة للغاية أصلاً قبل القتال، إلى مزيد من تقويض إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية ومصادر كسب العيش.

الكهرباء

المحطة الوحيدة في غزة لتوليد الطاقة التي وفرت 30 في المائة من الكهرباء المتاحة في غزة، أصيبت عدة مرات بالنيران الإسرائيلية. الحادث الأكثر خطورة كان غارة جوية يوم 29 تموز/يوليو، مما أجبر محطة توليد الكهرباء على التوقف. وبقيت مغلقة حتى أواخر أيلول/سبتمبر 2014 على الرغم من التقدم الكبير في الإصلاح. وقبل ذلك، دمر التوغل البري والقصف المرتبط به، بالإضافة إلى إطلاق الصواريخ الفلسطينية، كل خطوط التغذية العشرة من إسرائيل، والتي يتم شراء معظم الكهرباء في قطاع غزة منها، فضلاً عن أجزاء كبيرة من شبكة التوزيع الداخلية. بينما تم إصلاح خطوط التغذية وبعض أجزاء الشبكة للسماح بتوفير الكهرباء لمدة تصل إلى ست ساعات في اليوم، فإن المناطق الأكثر تضرراً، مثل بيت حانون، وشرق مدينة غزة (الشجاعية)، وخزاعة شرقي رفح، تبقى دون كهرباء بشكل كامل تقريباً.³⁵

حالما تكتمل الإصلاحات وتُستأنف العمليات، لا يتوقع لمحطة كهرباء غزة أن تعمل بكامل طاقتها بسبب نقص التمويل لشراء الوقود اللازم. حتى منتصف عام 2013، كان المصدر الرئيسي للوقود يأتي عن طريق الأنفاق مع مصر، من خلال تهريب الوقود المصري المدعوم المنخفض التكلفة. وإغلاق الأنفاق من قبل السلطات المصرية أجبر محطة توليد الكهرباء في غزة على التحول إلى

تأثرت سبل العيش الزراعية إلى حد كبير بسبب الصراع. وتأثرت بطريقة أو بأخرى 23,600 أسرة (14,000 أسرة تعمل في الزراعة، و6,000 أسرة تعمل في الرعي و3,600 أسرة تعمل في الصيد) تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل.

الوقود الإسرائيلي الأكثر تكلفة والاعتماد على التبرعات الخارجية. وأدى ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي المجدول لمدة 12 ساعة يومياً، أو أكثر في بعض المناسبات عندما تضطر المحطة للتوقف.

وكان لانخفاض قدرة المحطة على توليد الكهرباء في غزة وتراجع إمكانية الاعتماد عليها بشكل كبير خلال السنوات الثماني الماضية بسبب عوامل إضافية. وتشمل هذه العوامل تدمير ستة محولات في غارة جوية إسرائيلية في عام 2006؛ والقيود على استيراد قطع الغيار والمعدات والوقود في ظل الحصار الإسرائيلي. والخلاف بين السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة بشأن تمويل عمليات محطة توليد الطاقة.³⁶

إمدادات المياه

وفقاً لتقرير تقييم الأضرار الأولي من قبل مصلحة مياه بلديات الساحل، تم تدمير 12 في المائة من آبار غزة أو تضررت خلال القصف الإسرائيلي، وخاصة في بلديات مدينة غزة، وبيت حانون ودير البلج. بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل أكثر من 33,000 متر من شبكات المياه والصرف الصحي على أنها متضررة: حوالي نصفها يقع في مدينة خان يونس، تليها بلدية غزة. تقوم مصلحة مياه بلديات الساحل بإصلاح الأضرار ونجحت، اعتباراً من مطلع أيلول/سبتمبر عام 2014، في معالجة 80 في المائة من الإصلاحات ذات الأولوية. وبالرغم من ذلك، تشير التقديرات الحالية إلى أن ما بين 20 إلى 30 في المائة من الأسر، أو 450,000 نسمة، تبقى غير قادرة على الوصول إلى المياه البلدية بسبب الأضرار و/أو الضغط المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من هذه الإصلاحات مؤقتة وسوف تتطلب إصلاحات على المدى الطويل بعد الانتهاء من أعمال الطوارئ.

ضعف توفير المياه بشدة بسبب زيادة انقطاع التيار الكهربائي الذي يقلل من ضغط الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للأسر التي بلا كهرباء و/أو مضخات إضافية تعبئة خزانات المياه على أسطح المنازل عندما تتوفر المياه. وعلى الرغم من أن البلديات ومصلحة مياه بلديات الساحل تبذل جهوداً لنقل المياه المنزلية للأحياء التي لا تزال غير متصلة بالشاحنات، فإنهم يواجهون نقصاً في الشاحنات المتوفرة.

بينما تم إصلاح خطوط التغذية وبعض أجزاء الشبكة للسماح بتوفير الكهرباء لمدة تصل إلى ست ساعات في اليوم، فإن المناطق الأكثر تضرراً، مثل بيت حانون، وشرق مدينة غزة (الشجاعية)، وخزاعة شرقي رفح، تبقى دون كهرباء بشكل كامل تقريباً.



كانت خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة بالفعل في مستوى حرج قبل الحرب الأخيرة. ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية الساحلية كمصدر وحيد للمياه. وأدى الإفراط المنتظم في استخراج المياه خلال العقود الأخيرة إلى تسرب مياه البحر وظهور المياه المالحة. ونتيجة لذلك، تعتمد الأسر على شراء المياه المحلاة من الباعة الخصوصيين ومن الصهاريج لأغراض الشرب والطهي.³⁷

تعطل عمل العديد من محطات التحلية أو تم إغلاقها أثناء الأعمال الحربية بسبب الأضرار التي لحقت بها (نطاق الضرر لا يزال مجهولاً)، وكذلك بسبب النقص في الكهرباء/الوقود. وتشير التقديرات إلى أن المحطات التي استأنفت العمل تواجه زيادة في التكاليف التشغيلية بسبب زيادة الاعتماد على المولدات وتكلفة إمدادات الوقود الشحيحة. كما ارتفع الطلب على المياه المحلاة نتيجة للنقص في الإمدادات البلدية للمياه واستخدام المياه المحلاة للاستخدامات المنزلية. وارتفاع الأسعار يقلل من الوصول الاقتصادي للأسر الضعيفة أصلاً ويفاقم من مشاكل الحصول على المياه الصالحة للشرب. من الضروري تحقيق الاستقرار في أسعار المياه المحلاة وتعزيز قدرة الأسر على شراء هذه المياه.

الأثر الإنساني

الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للكهرباء والمياه كان لها تأثيراً متغلغلاً في ظروف المعيشة. فندرة المياه أثرت بشكل مباشر على النظافة وتثير مخاوف بشأن الصحة العامة، لا سيما في المستشفيات وبين النازحين. ووفقاً لتقرير التقييم السريع الأولي متعدد المجموعات/القطاعات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (ميرا): «أدى تقلص فرص الحصول على المياه، والخصوصية المحدودة، والظروف المعيشية في أماكن مكتظة إلى زيادة في حالات الإسهال، والقمل، والطفح الجلدي، وبشكل أكثر حدة في الملاجئ المؤقتة في المدارس. وترك ذلك تأثيراً سلبياً على خصوصية وكرامة النساء والفتيات في الأسر النازحة والأسر المضيفة على وجه الخصوص».

وكان عدم وجود الكهرباء والصرف الصحي المحدود في المرافق الصحية، بما فيها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، ضاراً لاستمرارية ونوعية الخدمات خلال الأعمال الحربية. وعلى الرغم من أن المستشفيات الكبرى لديها خطوط مباشرة أكثر استقراراً، أثناء انقطاع التيار الكهربائي، تحتفظ المستشفيات باحتياطي الطاقة للخدمات الطبية الأساسية من خلال تشغيل المولدات الكهربائية الاحتياطية. وقد أدى انقطاع الكهرباء لفترات طويلة إلى الضغط على مصادر الطاقة الاحتياطية، مما أعاق تشغيل المعدات الطبية، ونتج عن ذلك انقطاع العلاج الطبي أو تأجيله.

كانت توزيعات الوقود في حالة الطوارئ لضمان تلبية الحاجة الماسة للمياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية والبلدية مطبقة منذ كانون الأول/ديسمبر عام 2013، لكن التمويل لشحنات الطوارئ ينفذ بشكل أسرع مما كان متوقعاً نظراً لزيادة الاحتياجات.

يعاني قطاعاً الأغذية والزراعة أيضاً من نقص الكهرباء حيث تكافح المخابز ومنتجو المواد الغذائية لتلبية الطلب. وتسبب عدم وجود التبريد بضرر كبير للمحاصيل وزاد من تكاليف الإنتاج. وآخر انقطاع الري للمحاصيل الإزهار ومنع نضوج الثمار، مما أدى إلى انخفاض نسبة العائد على المدخولات.

كانت خدمات المياه والصرف الصحي في قطاع غزة بالفعل في مستوى حرج قبل الحرب الأخيرة. ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية الساحلية كمصدر وحيد للمياه. وأدى الإفراط المنتظم في استخراج المياه خلال العقود الأخيرة إلى تسرب مياه البحر وظهور المياه المالحة. ونتيجة لذلك، تعتمد الأسر على شراء المياه المحلاة من الباعة الخصوصيين ومن الصهاريج لأغراض الشرب والطهي.



بحثت أم «عاهد العجلا» عن مأوى مع عائلتها الكبيرة في الطابق العلوي من موقع بناء. قبل بدء الأعمال الحربية، كانت تملك هي وزوجها مبنى من خمسة طوابق حيث عاشت مع عائلتها. عندما تم قصف المنطقة، اضطر جميع أفراد العائلة 35 شخصاً للفرار دون أن يتمكنوا من أخذ أي من متعلقاتهم الشخصية. وقد ضرب الحي الذي استقروا فيه أيضاً في هجمات

إسرائيلية، واضطرت عائلتها إلى اللجوء مرة أخرى إلى منطقة أخرى، قبل أن يضطروا إلى الانتقال للمرة الثالثة بعد أن ضرب ملجأهم. قالت أم عاهد العجلا: «حياتنا فقط تجري وتطير.»

تعيش أم «عاهد العجلا» وعائلتها حالياً في مبنى يفتقر إلى معظم المرافق الأساسية أو مرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، ويعتمدون على غرف مؤقتة للغسيل. وتفتقر نساء العائلة للخصوصية.

مياه الشرب (المحلاة) غير متوفرة في المبنى، ولا بد من شرائها من الباعة في نقاط التوزيع في الحي. عائلة أم «عاهد العجلا» ليس لديها أي خيار سوى القيام برحلات يومية لجلب المياه العذبة من على مسافة 300 متر في أواني خاصة بالمياه. تقول أم عاهد العجلا: «أحياناً نبقى طوال النهار دون قطرة ماء للشرب. الماء هو أساس كل شيء، ولا نمتلكه.»

تستخدم العائلة لمعظم الاحتياجات المنزلية الخاصة بهم، مثل الطهي، والتنظيف والاستحمام المياه المالحة من البلدية، والتي تتوفر بشكل متقطع ولبضع ساعات فقط في اليوم. وقد سببت أوضاع الصرف الصحي الكارثي والنظافة القاسية وعدم توفر المياه النظيفة العديد من المشاكل الصحية، ويعاني أفراد العائلة الأصغر سناً من مشاكل الجلد مثل الطفح الجلدي والحساسية.

أم «عاهد العجلا» قلقة للغاية بشأن مستقبل عائلتها الغامض. ومع اقتراب أشهر الشتاء، تحتاج الأسرة إلى مسكن لائق مع الخدمات الأساسية المكفولة مثل المياه والكهرباء.

الخدمات الصحية تستمر رغم المرافق المتضررة

40 في المائة من المستشفيات والعيادات اضطرت للإغلاق

خلال 50 يوماً من الطوارئ في غزة، تضرر 75 مبنى صحياً (17 مستشفى و 58 عيادة) بدرجات متفاوتة، وأغلق 44 مرفقاً في وقت واحد بسبب الأضرار أو لأسباب أمنية، مما حد من فرص الوصول للخدمات الصحية لنصف السكان تقريباً. ومع ذلك، بقي فقط أربع من 32 مستشفى تشرف عليها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية مغلقة بعد وقف إطلاق النار.

في ذروة الصراع في أوائل آب/أغسطس، اضطرت 40 في المائة من المستشفيات والعيادات لإغلاق أبوابها (10 من 32 مستشفى و 34 من 75 عيادة)، معظمها في المناطق الشمالية والشرقية لقطاع غزة حيث كانت الأنشطة العسكرية مكثفة. ودمرت ثلاث مستشفيات وسبع عيادات على الأقل بالكامل ولم تفتح بعد.

ساهم بهذا القسم مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة في حالات الطوارئ الذي يتسق مبادرات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ووكالات الأمم المتحدة.

يعاني قطاعاً الأغذية والزراعة أيضاً من نقص الكهرباء حيث تكافح المخازن ومنتجات المواد الغذائية لتلبية الطلب. وتسبب عدم وجود التبريد بضرر كبير للمحاصيل وزاد من تكاليف الإنتاج. وأخر انقطاع الري للمحاصيل الإزهار ومنع نضوج الثمار، مما أدى إلى انخفاض نسبة العائد على المدخولات.

ساهمت بهذا القسم منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة

هناك عدد من الخيارات الطويلة الأمد لمعالجة أزمة الطاقة والمياه في غزة قيد الدراسة حالياً، وكلها تعتمد على التقدم في الوضع السياسي. أما بالنسبة لأزمة الطاقة، تشمل هذه الخيارات استيراد 150-300 ميجاوات إضافية من الكهرباء اقتصادية التكلفة من إسرائيل. وإعادة تحويل محطة توليد الكهرباء في غزة لتعمل بالغاز الطبيعي، والذي تم تصميمها له في الأصل، وتزويدها بالغاز الطبيعي من حقول الغاز تحت سطح البحر في غزة. و/أو زيادة الواردات من الكهرباء من الشبكة العربية الإقليمية.

تشمل التدخلات قصيرة إلى متوسطة الأجل قيد الدراسة لنوعية واحتياطي المياه في غزة في المستقبل زيادة الواردات المائية السنوية من إسرائيل وبناء محطات صغيرة الحجم وقصيرة الأجل لتحلية المياه. وتشمل التدخلات المقترحة طويلة الأجل إكمال محطات معالجة مياه الصرف الصحي المخططة لتمكين نحو 40 في المائة من المياه المعالجة لإعادة استخدامها لري أشجار الفاكهة وللأعلاف، في حين أن ما تبقى من شأنه إعادة شحن وإعادة تأهيل المياه الجوفية. خيار آخر طويل الأجل هو بناء محطة تحلية مياه كبيرة، على الرغم من أن هذا البديل يواجه تحديات متعددة تحد من جدواه.

وقدرت الخسائر المادية لقطاع الصحة مبدئياً بأكثر من 5 ملايين دولار، ولكن تقييم أكثر تفصيلاً جاري إعداده حالياً. وتعرض جميع مقدمي الخدمات الصحية تعرضوا لأضرار (انظر الجدول أدناه).

بعض الأضرار الأكثر خطورة سيكون لها تأثير طويل الأمد. أدى إغلاق اثنين من المستشفيات المتخصصة إلى فقدان 140 سريراً للمرضى (ستة في المائة من القدرة السريرية الإجمالية في قطاع غزة) في وقت اكتظت فيه المستشفيات بالمصابين:

- الخسارة الأكبر كان التدمير الكامل لمركز التأهيل الطبي الوحيد، ومستشفى الوفاء، والذي قد قام مؤخراً بتركيب معدات تأهيل حديثة في مبناه الجديد المؤلف من سبعة طوابق للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مستشفى محمد الدرة، واحد من المستشفيات الثلاثة الوحيدة للأطفال في قطاع غزة، تم إغلاقه منذ 25 تموز/يوليو بسبب الأنقنض من انفجارات قريبة.

وضع مرافق غزة الصحية التي تشرف عليها وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، 8 أيلول/سبتمبر 2014

الإجمالي	منظمات غير حكومية/ مسح أولي*		الأندروا		وزارة الصحة		
	مستشفيات	عيادات	مستشفيات	عيادات	مستشفيات	عيادات	
39	14	13	7	10	16	7	مفتوح (لم تلحق به أضرار)
51	14	9	8	10	32	6	مفتوح (لحقت به أضرار)
0	1	0	1	0	0	0	مغلق (لم تلحق به أضرار)
7	3	2	2	0	5	1	مغلق (لحقت به أضرار)
97	32	24	18	20	53	14	الإجمالي

*الخدمات الطبية العسكرية الفلسطينية

في نزوة الصراع في أوائل آب/أغسطس، اضطر 40 في المائة من المستشفيات والعيادات لإغلاق أبوابها (10 من 32 مستشفى و 34 من 75 عيادة)، معظمها في المناطق الشمالية والشرقية لقطاع غزة حيث كانت الأنشطة العسكرية مكثفة. ودمرت ثلاث مستشفيات وسبع عيادات على الأقل بالكامل ولم تفتح بعد.

كان مقدمو الخدمات الصحية بارعين في نقل مواقع الخدمات الصحية. تم نقل اثنين من المستشفيات المتضررة، الوفا وبلسم، وعيادة واحدة على الأقل (في خزاعة) إلى مواقع أخرى، ومستشفى بيت حانون (وزارة الصحة) استقبل المرضى في أقسامه التي لم تلحق بها أضرار. تقريبا جميع المراكز المتضررة كما أفيد كانت نوافذها وأبوابها محطمة، لكن بعضها أصيب بأضرار من متوسطة إلى كبيرة في البناء والأسقف أيضا، مع اختراق أو انهيار الجدران الخارجية.

التحدي الحالي للقطاع الصحي هو تحسين نوعية الرعاية للمرضى الذين يحتاجون إلى جراحة إضافية، وإعادة التأهيل أو الرعاية الطبية على أساس المريض الخارجي أو التحويل. هذه الأهداف تتم متابعتها حاليا وسط نقص في الإمدادات الطبية والكهرباء وتراكم الديون على وزارة الصحة التي حالت دون دفع رواتب لكثير من العاملين في مجال الصحة.

الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الناشئة خلال الأعمال الحربية

فتح المعابر المستمر مع إسرائيل سهل عمليات الطوارئ

كانت استجابة السلطات الوطنية أثناء القتال مقيدة بشدة جراء القيود على الحركة والوصول طويلة الأمد المفروضة على غزة، فضلا عن الانقسامات الفلسطينية الداخلية. ان الوضع الانساني المتدهور بشكل سريع منذ تموز/يوليو 2013 استنزف آليات تكيف الناس وأضعف جاهزية السلطات للاستجابة لحالات الطوارئ. ولاحظ العاملون في المجال الإنساني أيضا الثغرات في الجاهزية والنقص في المخزون، ويرجع ذلك أساسا إلى النقص في التمويل في بعض القطاعات الحيوية والتحديات أمام دخول ما يسمى بالمواد ذات الاستخدام المزدوج.

حالت القدرة الكافية عموما للموارد البشرية والمهارات، بالإضافة إلى مستويات الوعي العالية داخل المجتمعات، دون تفشي الأمراض والتحديات الأخرى المتصلة بها. وزادت آليات التكيف الأخرى من التخفيف من أثر الأزمة، مثل التضامن المجتمعي القوي والمبادرات الفردية لتوفير المأوى والغذاء، أو الديون غير الرسمية بين الأسر. لكن النقص المزمن وانهيار البنية التحتية في مختلف القطاعات، جنبا إلى جنب مع حجم الصراع، ترك العاملين يكافحون للاستجابة.

كان مقدمو الخدمات عاجزين عن الوصول إلى المجتمعات وتنفيذ الإصلاحات وأعمال الصيانة بسبب القتال. وكانت جاهزية الدفاع المدني الفلسطيني لعمليات البحث والإنقاذ غير كافية بسبب نقص السيارات والمعدات ونقص التدريب، والبيئة غير الآمنة. وعلى الرغم من نقاط الضعف والضرر الناتج عن القتال، لعب القطاع الخاص دورا هاما في تلبية الاحتياجات المحددة، مثل مياه الشرب في حالات الطوارئ.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة الناتجة عن القتال، أبقت السلطات الإسرائيلية معبر كيرم شالوم مفتوحاً للبضائع دون انقطاع تقريبا، إلى جانب المشاركة والتنسيق المستمرين مع مجموعة من العاملين الإنسانيين. وأثبت ذلك أنه أساسي في تسهيل دخول البضائع الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمساعدات الغذائية والمواد غير الغذائية، وتنفيذ الاستجابات الإنسانية.

وبالمثل، إن فتح معبر إيريز ومعبر رفح مع إسرائيل ومصر على التوالي سمح بإجلاء المئات من الجرحى للعلاج خارج قطاع غزة. وسمح فتح معبر إيريز أيضا بحركة العاملين في المجال الإنساني، على الرغم من القيود التي بقيت على الموظفين الوطنيين.

47 Agencies	Education	Food	Health	Shelter	WASH
	14	19	18	15	14
ACF					
ANERA					
ArdElInsan					
CatholicReliefServices					
COOPI					
DanChurchAid(DCA)					
EducAid					
GlobalCommunities(CHF)					
GVC					
HandicapInternational					
HelpAge					
IOCC					
IslamicReliefPalestine					
MA'ANDDevelopmentCenter					
MDMFrance					
MedicalAidforPalestinians(MAP)					
MedicoInternational					
MédicosdelMundo(MDMSpain)					
MercyCorps					
MoSA					
MSF/France					
NearEastCouncilofChurches(NECC)/Gaza					
NorwegianChurchAid					
NRC					
OxfamGB					
OxfamItalia&UAWC					
OxfamNovib					
PalestinianMedicalReliefSociety(PMRS)					
PARC					
PRCS					
PU-AMI					
QatarCharity					
ReliefInternational					
SavetheChildren					
SecoursIslamiqueFrance(SIF)					
TommohAssociationforSkillsDevelopment					
UNDP					
UNESCO					
UNFPA					
UNICEF					
UnitedPalestinianAppeal(UPA)					
UNRWA					
WelfareAssociation					
WFP					
WFP&OxfamGB					
WorldHealthOrganisation					
WorldVision					

تأسس مركز عمليات الطوارئ الحكومي من أجل غزة في رام الله. استجابت الوزارات المعنية في غزة نفسها بأفضل ما في قدرتها، ولكن العديد واجهوا مشكلات التوظيف والرواتب والتكاليف اليومية. وبقي تنسيق التدخلات والدعم المالي غير متناسق في مختلف القطاعات وفي الاستجابة والرقابة المالية.

أنشئ مركز عمليات الطوارئ المشتركة بين الوكالات، بتنسيق من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليوم الأول للطوارئ. ويضم ممثلين من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والوزارات المعنية، كان هدفها تنسيق وتخطيط الاستجابات والتقييم، وتحديد الاحتياجات والثغرات والأولويات.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة الناتجة عن القتال، أبقى السلطات الإسرائيلية معبر كيرم شالوم مفتوحاً للبضائع دون انقطاع تقريباً، إلى جانب المشاركة والتنسيق المستمرين مع مجموعة من العاملين الإنسانيين.

واصل العاملون في المجالات الإنسانية التابعين للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في غزة الاستجابة طوال الأزمة مع الموارد المتاحة والمتزايدة، ولكن أعاقتهم القيود على الوصول. وكانت المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني قادرة، إلى حد ما، على الوصول إلى المجتمعات المحلية المتضررة في المناطق حيث لا يتمكن الآخرون من الوصول إليها بسبب الوضع الأمني، وتواجدت العديد من الشراكات أو تأسست لتزويد هذه المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالموارد لتعزيز قدراتها.

عموماً، تشير التقديرات إلى أن معظم السكان المتضررين تلقوا شكلاً من أشكال الدعم، على الرغم من أن بعض الناس لم يكن الوصول إليهم ممكناً بسبب القيود على الوصول والقيود الأمنية. الكثيرون تلقوا قدرًا أدنى من المساعدة، وسلمت المساعدات أحياناً لمرة واحدة بدلاً من

التدخل المستمر والمطلوب. إن حركة النازحين في نهاية الأعمال الحربية وتحديد الاحتياجات الفورية متوسطة وطويلة الأجل ستفرض تحدياً كبيراً.

لوصف مفصل لأنشطة الاستجابة التي نفذت خلال الأعمال الحربية انظر تقارير الحالة اليومية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتقييم السريع الأولي متعدد المجموعات/القطاعات التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (ميرا).

مناشدة إنسانية لتوفير 551 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً

غالبية المنظمات تبقى غير ممولة إلى حد كبير

في أوائل أيلول/سبتمبر، أطلق الفريق القطري الإنساني نداءه من أجل أزمة غزة والذي يوضح استراتيجية مشتركة لمجتمع المنظمات الإنسانية، بما في ذلك الأونروا، للاستجابة للأزمة الحالية في قطاع غزة. نداء يطلب 551 مليون دولار لتنفيذ 108 مشروعات ينفذها 54 من الشركاء، بما في ذلك 13 وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

حتى الآن، جمع بعض الشركاء في المجال الإنساني 233 مليون دولار وهي تشكل 42 في المائة من المبلغ المطلوب. وقد عهد 85 في المائة من هذه الأموال تقريباً إلى الأونروا، وتركت المنظمات المتبقية تعاني نقصاً حاداً في التمويل. وعلاوة على ذلك، تم توجيه حوالي 10.83 مليون دولار من الأموال للشركاء من غير الأونروا جاءت من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ - مجموعة من الأموال من المانحين يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - عوضاً عن الدول الأعضاء مباشرة.

صندوق الاستجابة للطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو آلية تمويل إضافية بدأ بمعالجة طلبات المشاريع المتعلقة بالطوارئ في غزة اعتباراً من الأسبوع الأول من الأزمة. ومع نهاية آب/أغسطس، وافق صندوق الاستجابة للطوارئ على 13 مشروعاً بمبلغ إجمالي قدره 3.1 مليون دولار. قدمت عدة جهات مانحة تعهدات لصندوق الاستجابة للطوارئ: الدنمارك، وألمانيا، والسويد، وإيطاليا، وسويسرا وإيرلندا تعهدات بمبلغ 4.45 مليون دولار.

المتطلبات حسب المجموعة (بالمليون دولار) حتى 8 أيلول/سبتمبر 2014

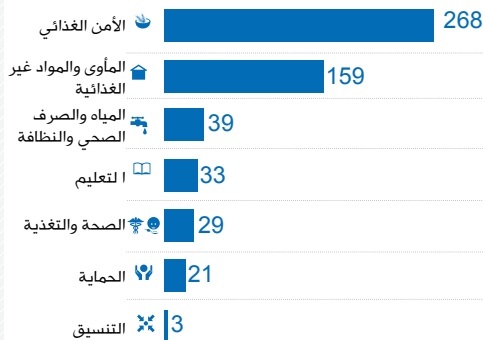
\$ 551 million
REQUESTED (US\$)

\$318m (58%)
UNMET

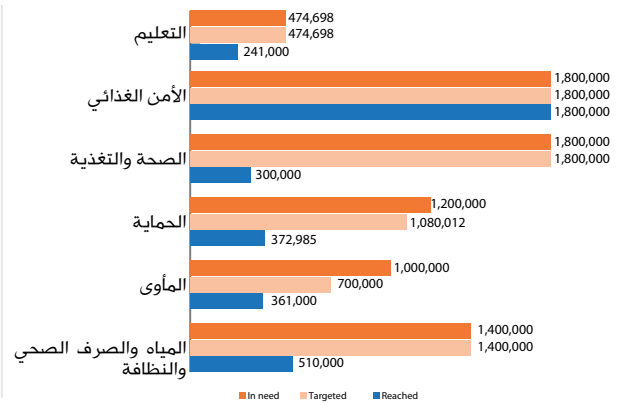


\$233m (42%)
FUNDED & PLEDGED
of which \$190m for UNRWA

المتطلبات حسب المجموعة (بالمليون دولار) حتى 8 أيلول/سبتمبر 2014



المحتاجون الذين تم استهدافهم أو الوصول إليهم*
(النداء العاجل المعدل من أجل غزة، 9 أيلول/سبتمبر 2014)



العديد من المنظمات غير الممولة تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر الناس ضعفاً في غزة، بما في ذلك دعم فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تتجاوز صلاحيات الأونروا، إلى جانب تقديم الدعم للاجئين. وتشمل هذه الاحتياجات إزالة ما لا يقل عن 7000 مادة متفجرة من مخلفات الحرب. وإصلاح البنية التحتية للمياه التي تزود حوالي 450,000 شخص. وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية العامة للفئات الأكثر ضعفاً. والكشف المبكر وعلاج الحالات الشديدة من التوتر والقلق وإساءة معاملة الأطفال. وتقديم الدعم لـ 27000 مزارع، مربين ورعاة وصيادين وأسرههم الذين عانوا من خسائر وأضرار. إن عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية بسبب فجوات التمويل الحالية قد يفاقم الإحباطات والتوترات الاجتماعية بين السكان في غزة.

الهوامش

1. جهاز الأمن العام الإسرائيلي، ملخص شهري، تموز/ يوليو عام 2014، متاح على: <http://www.shabak.gov.il/English/EnTerrorData/Reports/Pages/Monthlysummary/E2/80/93July2014.aspx>
2. ما لم يُعلن خلاف ذلك، فإن جميع البيانات حول الإصابات هي من قاعدة البيانات لحماية المدنيين التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
3. في 25 تموز / يوليو، قتلت قوات الاحتلال في قرية حوارة (نابلس)، رجلاً يبلغ من العمر 22 عاماً بالذخيرة الحية خلال مصادمات اندلعت بعد أن قتل مستوطن فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً وجرح خمسة آخرين في القرية.
4. لمزيد من التفاصيل حول هذا الحادث، انظر نتائج التحقيق الذي قامت به منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسليم في: http://www.btselem.org/firearms/20140921_killing_of_khalil_anati
5. في أعقاب توصيات لجان أور للتحقيق في سلوك الشرطة الإسرائيلية أثناء أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2000، والتي قتلت الشرطة خلالها 12 مواطناً إسرائيلياً وفلسطينياً واحداً، منعت الشرطة استخدام الرصاص المعدني المغلف بالمطاط داخل إسرائيل، إلا في حالات استثنائية يجب الحصول فيها على تصريح مفوض الشرطة. لم يتم فرض أي حظر على القوات الإسرائيلية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة. http://www.btselem.org/download/201212_crowd_control_eng.pdf
6. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الممارسات الإسرائيلية التي تمس الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سيصدر قريباً. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان S-9/1 و S-12/1، A / HRC / 25/40، المصدر نفسه
7. لمزيد من التفاصيل انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حياة مجزأة - نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2013، ص 7-9، في: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf. Also see A/HRC/25/40, para. 50 to 54.
9. المصدر نفسه، تقرير مجلس حقوق الإنسان \ 25 \ 40، الفقرتين 76 و77.
10. وفقاً للسلطات الإسرائيلية، أدى الحادث أيضاً إلى استئناف عمليات الهدم العقابية وإعلان مناطق واسعة في بيت لحم «أراضي دولة (انظر أقسام منفصلة في هذا التقرير).
11. العقوبات الجماعية لا تشير فقط إلى تلك المفروضة بموجب قانون العقوبات، ولكن إلى التدابير من أي نوع التي لحقت بأشخاص أو مجموعات كاملة من الأشخاص لأعمال لم يرتكبها هؤلاء الأشخاص. لمزيد من التفاصيل حول نطاق هذا البند، انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعليق على اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، جنيف، 1994، ص. 225
12. المعلومات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسجلت في قاعدة بيانات حماية المدنيين الخاصة بالمكتب.
13. لبيانات قدمتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسليم.
14. نير حسون، «السجون الإسرائيلية مليئة بالأحداث الفلسطينية بعد أعمال شغب الصيف»، هآرتس، 19 أيلول / سبتمبر عام 2014.
15. الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، تقدير منتصف 2014.
16. انظر تقرير الأمين العام حول المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، أ/ 69/150.
17. المصدر نفسه.
18. غيلي كوهين، هآرتس، 11 آب / أغسطس 2014.
19. نشرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نيسان / أبريل 2014: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_05_21_arabic.pdf
20. هيرمان ليفنسون، هآرتس، 30 أيلول / سبتمبر 2014.

21. انظر قرار الجمعية العامة رقم 68/513، A، الفقرة 56. انظر أيضا قرارها رقم 69/150، A.
22. لمزيد من التفاصيل انظر، بتسليم، تحت ستار الشرعية - الإعلانات على أراضي الدولة في الضفة الغربية، آذار / مارس 2012، 68/513، A، الفقرة 17 إلى 22.
23. هذه البيانات قدمتها الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى منظمة بكموم، مخططون من أجل حقوق التخطيط، في سياق طلب المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات.
24. أفادت التقارير أن ما لا يقل عن 25 فلسطينياً متهمين بالتعاون مع إسرائيل قتلوا في غزة على أيدي الجماعات المسلحة، ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الوفيات.
25. انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة: تقرير حالة الطوارئ في غزة 26 آب / أغسطس 2014، http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_28_08_2014.pdf
26. شهادة جميل بلاطة، شقيق نعيم، مخيم جباليا، 8 أيلول / سبتمبر 2014.
27. شهادة على عبد الجواد محيسن، وخالد حسين أحمد ومسنلمي نداءات التحذير الذين يرغبون في عدم الكشف عن شخصيتهم، دير البلح 10 أيلول / سبتمبر 2014.
28. على الرغم من إلقاء المسؤولية بشأن الحادث وانهيار وقف إطلاق النار على حماس على نطاق واسع في ذلك الوقت، تبين فيما بعد أن الأمر قد يكون ناجماً عن سوء فهم بشأن تفاصيل الهدنة. «تقرير: أنى سوء الفهم الأمريكي الإسرائيلي إلى انهيار هدنة غزة» جيروزالم بوست، 9 أيلول / سبتمبر 2014. <http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Report-US-Israeli-misunderstanding-led-to-breakdown-of-Gaza-truce-374829>.
29. أمير رابابورت، جيش الدفاع الإسرائيلي: 41 قتيلاً خلال بروتوكول هانبيال في رفح، موقع NRG، 19 أيلول / سبتمبر 2014 (باللغة العبرية) <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/625/041.html?hp=1&cat=875&loc=1>
30. شهادة الدكتور عبد الله رمضان شحادة، رفح، 10 أيلول / سبتمبر 2014. حادث رفح هو واحد من خمس حالات تحقيق جنائي فتحتها وحدة شرطة التحقيقات التابعة للجيش الإسرائيلي حول العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة خلال الهجوم الأخير.
31. شهادة أحمد حامد مهمون ومصطفى ناصر مهموم، رفح، 10 أيلول / سبتمبر عام 2014.
32. انظر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ القرار S-21/1 بشأن ضمان احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، 19 أيلول / سبتمبر 2014، وثيقة الأمم المتحدة 27/76 / تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان.
33. المصدر: دائرة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.
34. انظر التصريح المنسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام بشأن الهجوم خارج ملجأ الأونروا بتاريخ 3 آب / أغسطس 2013، <http://www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=7904>; بيان الأمين العام بشأن بيت حانون بتاريخ 24 تموز / يوليو 2014، <http://www.un.org/sg/statements/sgstatsarchive.asp>. بيان صادر عن المفوض العام للأونروا، بيير كراهنبلو بتاريخ 24 تموز / يوليو و 30 تموز / يوليو 2014.
35. انظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليومي بشأن الحالة الطارئة في غزة 2014: <http://www.ochaopt.org/content.aspx?id=1010361>
36. الأثر الإنساني لكهرباء غزة وأزمة الوقود: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_electricity_factSheet_march_2014_english.pdf
37. حياة مجزأة: نظرة إنسانية عامة، 2013، آذار / مارس 2014، ص. 88. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_annual_review_2014.pdf
38. لمزيد من التفاصيل، انظر تقرير الأمم المتحدة إلى لجنة الاتصال المختصة، أيلول / سبتمبر 2014.

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_10_03_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتسفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس-وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أميين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيون الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن